وجيه كوثراني

إشكالية الدولة والطائفة والمنهج في كتابات تاريخية لبنانية

من لبنان الملجأ إلى "بيوت العناكب"



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

إشكالية الدولة والطائفة والمنهج

في كتابات تاريخية لبنانية

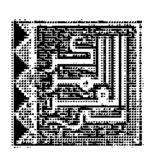
من لبنان الملجأ إلى «بيوت العناكب»

إشكالية الدولة والطائفة والمنهج

في كتابات تاريخية لبنانية

من لبنان الملجأ إلى «بيوت العناكب»

وجيه كوثراني



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرســة أثناء النشــر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

كوثراني، وجيه

إشكالية الدولة والطائفة والمنهج في كتابات تاريخية لبنانية : من لبنان الملجأ إلى «بيوت العناكب» / وجيه كوثراني.

102 ص. ؛ 21 سم.

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 83 - 91) وفهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2931-3

1. لبنان - تاريخ - العصر العثماني، 1545-1920. 2. لبنان - تاريخ - القرن 20. 3. الدولة - لبنان. 4. المارونية - الجوانب السياسية - لبنان - تاريخ. 5. الطائفية - لبنان - تاريخ. 6. القومية العربية. 7. المؤرخون اللبنانيون. أ. العنوان.

956.92034

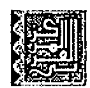
العنوان بالإنكليزية

Problematic of State, Confession and Method in the Lebanese Historical Writings: From Lebanon the Refuge, to Lebanon the «Cobweb»

by Wajih Kawtharani

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشـر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 44199777 00974 فاكس: 44831651 00974
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، شباط/ فبراير 2014

المحتويات

«كان الجبل يفتح صدره لكل من ينتفض في وجه طغيان الباشوات، حتى أصبح آخر ملجأ للاستقلال (..) ذلك أن أمراء محليين ثبتوا فيه بين نجاح وفشل نوعًا من الاستقلال حيال السلطة المركزية (...)».

هنري لامنس

«في البداية لا بد من حملة تنظيف عامة في بيوت العناكب المنسوجة داخل البنى الطائفية والمذهبية المختلفة في البلاد لإزالة الأحكام المُسبقة المضادة المتعلقة بماضي لبنان وماضي العرب».

كمال الصليبي

العنكبوت النونو طلع على السطح

شتت الدنيا نزلتو تحت

طلعت الشمس ونشفت المي

العنكبوت النونو رجع طلع فوق

أغنية شعبية للأطفال

مدخل

انهيار العثمانية والبحث عن الدولة - البديل و«تاريخها»

إذا كانت الكتابة التاريخية العربية المعاصرة قد اتخذت من ناحية الشكل الأساليب التقنية الأكاديمية في الصوغ والتوثيق ووضع الهوامش، فإنها على صعيد المفاهيم التي تحملها أو تحرّكها من الداخل، اتخذت في غالبيتها مضامين نبعت من التيارات الفكرية السياسية الفاعلة في التاريخ العربي المعاصر، وبالتحديد التيارات القومية التي نشأت أثناء عملية البحث عن الدولة، خلال انهيار الدولة العثمانية أو بعده. برزت في هذا السياق مشاريع دول وبرامج وحدات واتحادات وصراعات ما بين قوى اجتماعية سياسية متباينة. واختلفت تلك البرامج والمشاريع في منظورها للدولة والأمة، وفي تفصيل حدود الدولة وتحديد مضمون الأمة. فهي أمة تتماثل مع إقليم جماعة وخصوصيتها بالنسبة إلى البعض، أو مع وحدة مجتمعية تاريخية جغرافية أوسع عند البعض الآخر، أو مع وحدة ثقافية - لغوية، أو مع وحدة حضارية عالمية أشمل يحدّدها الانتماء إلى الإسلام كدين شمولي تتمحور تمثّلاته واجتهاداته حول الشريعة أو «الهوية الحضارية».

هـــذه الاتجاهات التي ينبغـــي ملاحظة تداخلها فـــي كثير من الأحيان، غلبت إلى حد كبيـــر اتجاهات الكتابـــة التاريخية العربية في تناولها للعهد العثماني. فباســـتثناء القليل مـــن الكتابات العربية التي تناولت هذا العهد على قاعدة قـــراءة الوثائق والأصول، ومن دون تدخل كبير من الأيديولوجيا السياســـية، فإن معظم الكتابات، ولا ســـيما تلك التي رافقت عملية انهيار الدولة العثمانية وتزامنت مع رسم خطوط مناطق النفوذ وتأسيس الدول في المشرق العربي، عبّرت عـــن نزعات قومية، هـــي وليدة الأمر الواقع المســـتجد في المجال السياسي الذي تولّد من الصراع العالمي في مرحلة الانتقال من «السيطرة التركية» إلى السيطرة الغربية المباشرة.

كانت النزعة القومية أبرز النزعات في هذا المجال السياســـي، وهي نزعة اتخذت في المشرق (بســـبب تعددية التركيب السكاني والطائفي فيه، ودافع التوحيد القومي لمجتمع تعدّدي لدى النخبة، وبســـبب ما حملته نخبة المثقفين فيه من تجربة قاسية مع المركزية العثمانية وحركة التتريك)، طابعًا معاديًـــا للتاريخ العثماني، وذلك انطلاقًا من تصويـــر الحكم التركي ســـببًا للانحطاط فـــي التاريخ العربي، ومصدرًا للاســـتبداد وكل أشـــكال التخلّف التـــي يُعانيها الحاضر.

من هنا كان إغفـــال هذا التاريخ وإهمالـــه، أو التصدّي له من موقع البحث فيه عن معالم يتمّ من خلالهـــا إدخال التاريخ العربي في مســـار «التاريخ الأوروبي»، وذلك على أساس رؤية يتماثل فيها

المظهر الحضاري في التاريخ العثماني مع تاريخ القرون الوسطى الأوروبي[1]، أو معالجته على أساس تطوّر أنماط الإنتاج، وذلك وفقًا لاعتبار الدولة العثمانية دولة إقطاعية، أو دولة نمط إنتاج آسيوي واستبداد شرقي[2].

هنا لا بد من الاستدراك بأن طرح موضوع الكتابة التاريخية العربية في إطار تأثير الفكر القومي في النظرة إلى التاريخ العثماني يشتمل على تعددية واسعة في أشكال التمثّلات القومية في الأقطار العربية، وعلى نماذج كثيرة من الكتابات التي تنعكس فيها إما صورة النزعة القومية لأيديولوجيا العروبة، وإما صورة النزعة القطرية القومية (مصرية - فرعونية، لبنانية - فينيقية، سورية - أشورية)، وهي تعدّدية وكثرة يصعب حصرها هنا بأمثلة ونماذج.

---

(1) يُلاحظ الدكتور قسطنطين زريق هذه الظاهرة في التأريخ العربي ذي المنهج القومي فيقول: «... فكثيرون منا مثلًا يبدأون درس التاريخ العربي بالجاهلية ويتابعون مجراه تحت حكم الخلفاء في الحجاز والشام وبغداد ومصر والأندلس حتى سقوط بغداد في أيدي التتر أو زوال مُلك أبي عبد الله في غرناطة، ثم يقفزون متخطين قرونًا عديدة إلى عصر النهضة الحديثة». انظر: قسطنطين زريق، نحن والتاريخ: مطالب وتساؤلات في صناعة التأريخ وصنع التاريخ، ط 2 (بيروت: دار العلم للملايين، 1963)، ص 36، وسعيد عاشور، «المجتمع الشامي في العصر العثماني بين العصور الوسطى والعصور الحديثة،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام، جامعة دمشق، دمشق، 27/ 11/ 1978 - 3/ 12/ 1978.

(2) قارن تطبيقًا لبنانيًا لهذه الوجهة في: وضاح شرارة، في أصول لبنان الطائفي خط اليمين الجماهيري (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ومسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، 1697-1861، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1981).

لذلك سنكتفي في هذه الدراسة بنموذج قطْري واحد، هو لبنان، نرصد فيه اتجاهات الكتابة التاريخية اللبنانية المعاصرة في تناولها العهد العثماني، منطلقين من أمثلة ونصوص مختارة، ومحاولين كشف علاقة هذه الأخيرة بنشأة «الدولة المحدثة» وتشكّلها منذ مطلع القرن العشرين، وفي وضع اجتماعي وسكاني يتسم بالتعددية المذهبية والدينية(*).

(*) أعدت الفصول الأربعة الأولى من هذه الدراسة، بدءًا من العام 1985، وقدمت تباعًا في ندوات متخصصة، انظر للمؤلف: الذاكرة والتاريخ في القرن العشرين الطويل: دراسات في البحث والبحث التاريخي (بيروت: دار الطليعة، 2000).

أولًا: التأريخ الماروني «المستقطب»

1 - نظرية «الجبل - الملجأ»: لامنس وجواد بولس

رافق تشكّلَ الدولة منذ ذلك الحين (تشكّلها كوجهة أيديولوجية وبنية مؤسسية) جهدٌ في الكتابة التاريخية يستهدف كتابة تاريخ افتراضي يدعم الظاهرة الجديدة (الدولة الحديثة) بأيديولوجيا تاريخية للكيان القومي تُنتقى من مرحلة تاريخية ملائمة لطبيعة الدولة ودورها ولمصالح القوى الاجتماعية الغالبة فيها. هذا الجهد يصل مع المؤرخ اللبناني جواد بولس إلى القول: «لبنان دولة فتية، انبعثت منذ زمن يسير إلى حياة الاستقلال. ومع هذا فهي من أقدم البلدان في العالم، إذ ولدت في التاريخ منذ نهاية الألف الرابع ق. م. في الوقت ذاته الذي ولدت فيه مصر ما قبل الفراعنة ودولة أرض الرافدين السورية».

ويضيف: «منذ فجر التاريخ وطوال التطوّر المتوالي عبر الألوف الماضية، تميّز سكان لبنان (من كنعانيين وفينيقيين) بذاتية جماعية قوية ذات صفات نفسية خاصة، وذات رسالة بجوهرها تجارية بحرية وثقافية تربطها جميعًا في خطوطها العامة قربى وثيقة بخصائص اللبنانيين الحاليين»[3].

---

(3) جواد بولس، لبنان والبلدان المجاورة، ط 2 منقحة ومصححة من المؤلف (بيروت: مؤسسة بدران وشركاه، 1973)، ص 412.

هذه النظــرة التي تحاول أن تــرى في تبرير الدولة الناشــئة استمراريةً لهوية قومية امتدت آلاف الســنين ميّزت بشكل أساس الكتابــة التاريخية اللبنانيــة - المارونية التي ارتبطــت بصورة ما بالحركة المطلبية السياســية التأسيســية التي قامــت خلال العقد الثاني من القرن العشــرين، أي فــي المرحلة التــي طُرحت فيها مشــاريع حســم مصير الدولــة العثمانيــة والبدائــل الممكنة لها (1908 - 1920).

لماذا نعود إلى هذه المرحلة بالتحديد؟

الواقــع أن النتاج التاريخــي لهذه المرحلة، وقــد ترافق مع التبرير الأيديولوجــي للحركة المطلبية المحليــة في الجبل، وفي أوســاط الجوالي في الخارج (العرائض والمذكرات والنشــرات الإعلامية)، يشــكل محطة أولى في مســار صوغ صورة تاريخية معيّنة للعهود الإســلامية في تاريخ المنطقة، ومــن جملتها العهد العثماني.

هذه الصــورة ترافقت مع رفــع مطالب إلى الــدول الكبرى (1908 - 1913)، تتلخّص في توسيع حدود متصرفية جبل لبنان لتشمل ســهلًا (البقاع) ومرفأً (مدينة بيروت). وبعد الحرب الأولى وانهزام تركيا، قُدمت هذه المطالب بصيغة تأسيس دولة لبنان الكبير وضمان استقلاله تحت الوصاية الفرنســية أو الدولية بعد أن يُضم إليه الساحل (من طرابلس إلى صور)، وجبل عامل والبقاع وعكار. وهي مناطق بُرّرت المطالبة بإعادتها إلى لبنان بواســطة الدراســة التاريخية للإمارة المعنية وللإمارة الشــهابية فــي العهد العثماني،

وعلى أســاس الصيغة القومية المؤسَّســة على «الحــدود الطبيعية والتاريخية»[4].

في الحقيقــة إن النتــاج التاريخي الذي نشــير إليــه في هذه المرحلة - وقد كُتب معظمه باللغة الفرنســية - يشكل قطيعة نسبية عن الكتابــات التاريخيــة المارونية العربية التــي كانت تصدر عن مؤرخين إخباريين ظهروا على امتداد القرون الثلاثة (الســابع عشر والثامن عشر والتاسع عشــر) في جبل لبنان، وأرّخوا أخبار المِلل والطوائف والمشــايخ والأعيان والرهبان على أساس جمع الأخبار ورواية السيرة ونقل المشاهدة بأسلوب يتماثل مع أسلوب الطبري وبقية الإخباريين في الحضارة الإسلامية[5].

---

(4) انظر تفصيلًا لنماذج من هذه الحركة المطلبية في: وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية - السياســية فــي جبل لبنــان والمشــرق العربــي، 1860 - 1920**، ط 3 (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980)، ص 225 و236.

(5) انظر نُبذًا موجزة عن هؤلاء المؤرخين في: أحمد طربين، **التاريخ والمؤرخون العرب في العصر الحديث: دراســة عن حركة التأليف التاريخــي في أقطار الوطن العربي** (دمشق: مطبعة الانشاء، 1970)، ص 96 - 104. ويُمكن أن نذكر من هؤلاء:

- إســطفان الدويهــي (1630 - 1704) صاحب الكتب التاليــة: **تاريخ الطائفة المارونية**، نشــره رشيد الشــرتوني، بيروت، 1898؛ **سلســلة بطاركة الطائفة المارونية**، نشره رشيد الشرتوني، بيروت، 1898؛ **تاريخ الأزمنة**، نشره الأب فرديناند توتل، بيروت، 1951.

- يوسف ســمعان الدويهي (1687 - 1768): **أصل الرهبان في لبنان**، طُبع في روما، 1841.

- حيدر الشهابي (1761 - 1835): **الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان**. طُبعت أقســام منه في مصر عام 1900. واستُكملت هذه الأقســام بعد البحث عن مخطوطات الكتاب عام 1923. قام بنشــره وتحقيقه أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني. أُعيدت طباعته في بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1969.

على الرغم من بُعد هـذه الوجهة في التاريخ عن الأسلوب التقني الحديث في الصوغ التاريخي، فإنها تبتعد عن هموم الأيديولوجيا السياسية التي ستتحكم في الدراسة التاريخية اللاحقة والتي تمحورت حول مسألة «الدولة المحدثة».

من هنا جاز لنا أن نلاحظ قطيعةً ما بين تلك الوجهة في التأريخ الإخباري الذي يُترجم بشيء من الواقعية أوضاع العائلات والعصبيات والطوائف والشرائح الاجتماعية في العهد العثماني (الأعيان، الرهبان، العلماء، الفلاحون...)، وبين الوجهة الجديدة التي ستهيمن في الحركة التاريخية اللبنانية انطلاقًا من دافع التبرير الأيديولوجي للواقع المستجد: الدولة اللبنانية وهمّ التغلب الطائفي فيها.

نعود إذن إلى مرحلة 1908 - 1920 لنشير إلى أن هذه المرحلة التأسيسية للكيان اللبناني كانت أيضًا تأسيسية لفكر تاريخي سيسود لاحقًا. فقد تكثفت فيها كتابات غزيرة، أكان على مستوى الكتّاب المحليين، أم على مستوى أصحاب المذكرات والعرائض السياسية الذين يبررون مشروعهم السياسي المُطالب به بالعودة إلى التاريخ.

فليس من قبيل الصدفة أن يتلازم في تلك الفترة الكتاب التاريخي والمذكرة السياسية. فقد صدرت خلال تلك الفترة سلسلة من الكتب التي تحمل عنوان «سورية» أو «لبنان» والتي كتبها كتّاب محليون باللغة الفرنسية منهم: بولس نجيم[6] باسم مستعار M. Jouplain،

(6) Paul Noujaim: *La Question du Liban: Etude d'histoire diplomatique et le droit* = *international* (Paris: A. Rousseau, 1908), et 2ème éd. (Jounié, Liban: F. Biban, 1961).

الأخوان فيليب وفريد الخازن[7]، خير الله خير الله[8]، ندرة مطران[9]، جورج سمنة[10]... إلى جانب عشرات من المذكرات والعرائض التي كانت تتدفق على وزارات خارجية الدول الكبرى قبيل الحرب الأولى وأثناءها وعلى مؤتمر الصلح في باريس بعد الحرب مباشرة[11].

تتوحّد هذه المحاولات رغم اختلافها النسبي في تحديد

= انظر في شأن بولس نجيم: Marwan Buheiry, «Bulus Nujaym and the Grand Liban Ideal, 1908-1919,» in: Marwan R. Buheiry, ed., *Intellectual Life in the Arab East, 1890-1939* (Beirut: American University of Beirut, Faculty of Arts and Sciences, 1981), pp. 62-83.

(7) Philippe Khazen, *Perpétuelle indépendance legislative et judiciaire du Liban depuis la conquete Ottomans en 1516* (Jounié, Liban: [s. n.], 1910).

(8) K. T. Khairallah, *La Syrie: Territoire, origines ethniques et politiques: Evolution: Esquissess: La Vie social et litteraire, la vie politique en Syrie et au Liban,* revue du monde musulman (Paris: Leroux, 1912).

(9) Nadra Moutran, *La Syrie de demain*, 4ème éd. (Paris: Plon, 1916).

(10) Georges Samné, *La Syrie: Avec 30 photographies et 6 cartes hors texte*, préface de Chekri Ganem (Paris: Editions Bossard, 1921).

(11) يوجد عدد كبير من هذه المذكرات في أرشيف المكتبة الشرقية في جامعة القديس يوسف في بيروت، وهي محفوظة في ملفات، منها:

- الاتحاد اللبناني في القطر المصري والمسألة اللبنانية، مصر، 1921.

- Le Liban et ses ports, Note réfutative en réponse à la décision du conseil des ministres attomans concernant la fermeture des ports libanais. Jounié, le 8 Novembre 1909.

- Le Bequaa aux libanais! Memoire presenté aux gouvernements des grandes puissances protectrices du liban, par les conseils municipaux de la ville de Zahle et du Mont-Liban, Zahle, Mars 1913.

- Les Revendications du Liban, Mémoire de la délégation libanaise à la conférence de la Paix. Le président de la délegation libanaise: Elias Pierre Hoyek, Paris, 25 octobre 1919.

جغرافية الدولة المتوخاة حول موقف مشترك من الحكم العثماني. فهذا الأخير هو اســتعمار و«مرادف للمجــازر والنهب والإبادة»، و«الخلاص منه هو خلاص للإنســانية»[12]، والمرحلة العثمانية في ســورية هي مرحلة مظلمة ودموية «انهارت فيها الحضارة تدريجيًا واضمحلت»[13].

ما يســترعي الانتباه فــي معظم هذه المحــاولات أن الانتماء القومي المعلن يراوح بين التشــديد على «اللبنانية» والتشديد على «الســورية». وكلاهما يســتبعد التاريخ العربي والتاريخ الإسلامي عبر كل مراحله (ومــن بينها المرحلة العثمانيــة) عن حقل «الهوية القومية» التي يُبحث عنها في الإطار الجغرافي الملائم للمشــروع السياســي للمرحلــة[14]. و«الخصوصية القومية» الثابتــة هي غالبًا الأشــكال القديمة فــي التاريخ (الفينيقيــة وبقايا اللغات الســامية مثلًا). فهذه تملك دائمًا اســتمراريتها في السيرة التاريخية والراهن المعيش. أما التبدّلات الكبــرى والتحوّلات الحضارية، فيُنظر إليها كقشــرة خارجية فُرضت فرضًا. ذلك هو وضع «التعريب» وسيادة اللغة العربية في لبنان أو ســورية وفق هذه النظــرة التي نجدها في معظم تلك الدراسات التي أشرنا إليها[15].

---

(12) قارن مثلًا: Moutran, pp. 25-26.

(13) Khairallah, p. 26.

(14) انظر محاولة لتحليل بعض هذه المشاريع السياسية خلال هذه المرحلة في: كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية - السياسية، ص 251-257.

(15) قــارن: Elias Hoyek, *Les Revendications du liban: Mémoires de la délégation libanaise a la conférence de la paix* (Paris: [s. n.], 1919).

حيث تستعيد المذكرة تاريخًا ترى فيه أن «اللبنانيين حافظوا دائمًا على هوية قومية =

بيد أن النظرية المنهجية التي توحي بـــ «الطابع العلمي» أكثر من سواها هي نظرية «الموطن - الملجأ» التي أرساها الأب لامنس اليســوعي في كتابه ســورية الصادر عام 1921[16]، والتي عادت الكتابة التاريخية المارونية اللاحقة لتســتخدمها مفصّلة على مقاس مشروع سياسي آخر.

يقــدّم الأب لامنس اســتعراضًا تاريخيًا لســورية منذ القديم حتى بداية الانتداب الفرنســي، حين أخذت فرنسا تطرح مشاريعها لتنظيم «ســورية الطبيعية» في «اتحاد فدرالــي»[17]. ويُمكن اعتبار كتاب لامنس في ســياق البحــث العلمي الفرنســي المنصبّ على الدراســات الســورية، تتويجًا لهذا الجهد المتمحــور حول إيجاد «هويــة قومية» لمنطقة نفوذ أعدّتها فرنســا لتكــون من حصتها في عملية حســم «المســألة الشــرقية» في آخر مراحلها. وكان الجهد

= مميزة عن المجموعات المجاورة. أما اللغة العربية فهي لغة الفاتحين، وقد شــاعت بعد 400 ســنة من الاحتلال العربي». هذه الفرضيات التي تكثر في مذكرات مرحلة الحرب العالمية الأولى، تستعيدها بعض الدراســات التي صدرت في خطاب سياسي مباشر في وظيفته خلال الحرب الأهلية. قارن على ســبيل المثل: وليد فــارس، التعددية في لبنان ([د. م.: د. ن.]، 1977). والملاحــظ أن هذا المنهج ذاته يُطبّقه شــكري غانم، رئيس الجمعية المركزية السورية (Comité Central Syrien)، على سورية، فيجد بين عامي 1916 و 1920 أن «الســوريين» أيضًا حافظوا على هوية قومية مميزة عن العرب. قارن مقدمة الكتاب في: Samné, *La Syrie.*

(16) Henri Lammens, *La Syrie: Precis historique*, 2 vols. (Beyrouth: Impr. catholique, 1921).

(17) انظر محاولتنا في هذا الموضوع في: وجيه كوثراني، بلاد الشــام في مطلع القرن العشــرين: السكان والاقتصاد وفلســطين والمشــروع الصهيوني، قراءة في وثائق الدبلوماســية الفرنســية، ط 3 مزيدة ومنقحة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراســة السياسات، 2013).

الفرنسي الدبلوماسي والاقتصادي والعلمي قد راكم حوله مئات من الدراسات التي جُمعت في بيبليوغرافيا صدرت عن غرفة تجار مرسيليا التي قامت بإعداد «المؤتمر الفرنسي المتعلق بسورية» عام 1919[18].

يقول الأب لامنس: «كان الجبل يفتح صدره لكل من ينتفض في وجه طغيان الباشوات، حتى إنه سيصبح آخر ملجأ للاستقلال السوري. ذلك أن أمراء محليين ثبّتوا فيه بين نجاح وفشل نوعًا من الاستقلال حيال السلطة المركزية»[19]. ويضيف: «صحيح أن أساليب حكم هؤلاء كانت تذكّر في بعض الأحيان بأساليب النظام التركي القائمة على المكيدة والعنف، ولكنهم كانوا يهتمّون وبشكل مثمر بحماية رعاياهم (...) وبفضل مرونة هؤلاء الأمراء حافظت سورية حتى القرن التاسع عشر على تاريخ من الحياة القومية التي سيقطف ثمارها العصر اللاحق»[20]. ويستنتج الأب لامنس ما يلي: «على هذا الصعيد ينبغي الاهتمام بتتابع تاريخ لبنان والتركيز عليه. فسندهش لتلك الحياة القومية المتمثلة في صراع السريانية مع الاجتياح العربي وفي الجهود التي قام بها فخر الدين ليوحّد السوريين ضد السيطرة التركية وفي استنجاده بالغرب لنيل مساعدته من أجل كسر النير المذل»[21].

---

(18) Marseilles, Chambre de Commerce, *Congres francais de la Syrie*, 5 vols. (Paris: Champion, 1919), vol. 5: P. Masson, *Elements d'une bibliographie francais de la Syrie*.

(19) Lammens, p. 63.

(20) المصدر نفسه.

(21) المصدر نفسه.

هذا التماثل بين صراع السريانية مع العربية من جهة، وصراع فخر الدين مع السيطرة التركية من جهة أخرى، يقدّمه لامنس برهانًا على «هوية قومية» تراوح بين اللبنانية والسورية، ويجعل بطلها في العصر الحديث: فخر الدين المعني الثاني، ونطاقها الجغرافي - الإثني الكبير: «سورية» و«السوريين».

هذا المنهج الذي يتوّج به الأب لامنس مرحلة السنوات الحاسمة من عمر المسألة العثمانية، وكان من تداعياتها «المسألة السورية» (1914 - 1920)، شكل قاعدةً للأخذ والاقتباس والتأثر استند إليها المؤرخون الموارنة في الفترة اللاحقة، ولكن هذه المرة في نطاق الجغرافيا - السياسية للبنان 1920، أي لـ «لبنان الكبير».

فالبطل القومي في مواجهة الأتراك يتسع إشعاعه الوطني في الصورة التي يرسمها لامنس على «الطريقة الفرنسية» إلى سورية، بينما سيتوقف هذا الإشعاع في الصورة التي يرسمها مؤرخون لبنانيون لاحقون، انطلاقًا من زاوية الجبل، عند أطراف لبنان 1920.

ويبقى المنهج القومي واحدًا في إوالية التفكير والتصوّر، ولا تتغيّر إلا الحدود التي تتسع وتُسحب سحبًا وفق المشروع السياسي للتصوّر، فهي حدود «الجبل - الملجأ»، عند بعضهم، وهي حدود الأطراف المنضمة عند بعضهم الآخر، وهي الساحة السورية أو أكثر من ذلك الساحة العربية المشرقية عند بعضهم أيضًا، حيث يُمكن أن تَمثُل أمامنا، كما سنرى، صورة متغيّرة لفخر الدين المعني: فهو «القومي اللبناني»، وهو «القومي السوري»، وهو «القومي

العربي». وفي هذه الحالات يُستحضر تاريخ فخر الدين المعني من العهد العثماني، في سياق تاريخ مغلوط للأسر الإقطاعية في المنطقة وعلى قاعدة فهم مغلوط لصراع العصبيات العائلية وصراع الباشوات والملتزمين والإنكشارية والأمراء المحليين الذين كانوا يقومون بدور المقاطعجية والالتزام أحيانًا.

كان هذا الصراع ينشأ في الواقع على نطاق الالتزام الضريبي وحدوده، وعلى نطاق ممارسة السلطة التي يسعى إلى كسب شرعيتها لدى السلطان، وهو نطاق قد يدخل فيه الباشوات الأتراك وجنود الانكشارية في ما بينهم في صراع دموي مُتداخل مع العصبيات المحلية[22]. فالاصطفافات «الغرضية» أو الحزبية في الصراع لم تكن لتتم على أساس إثني أو قومي، بل على أساس الانتماء العصباني (قيسية أو يمنية مثلًا) الذي تتقاطع عنده جملةٌ من المصالح والتطلّعات إلى موقع السلطة، أو المحافظة عليها، أو الامتناع عن الاستتباع لها. لذلك كنا نرى أن سياسة التحالف التي كان يتبعها الوالي العثماني كانت محكومةً دائمًا بقانون الجباية في «التولية» والولاء الشخصي و«العصباني» ونصاب السلطة، أي بمدى القدرة على ممارسة هذه الولاية محليًا[23]. ومع ذلك، فإن

(22) انظر تفصيلًا لنماذج من هذه الصراعات بين الولاة والإنكشارية والأمراء المحليين في: عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، 1516-1916 (دمشق: مكتبة أطلس، 1974)، ص 141 و148.

(23) انظر في العلاقة بين الأمير المحلي والوالي: ياسين سويد، التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين، 2 ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980-1985)، ج 1: الإمارة المعنية، 1515-1697، ص 64-79، ولا سيما ص 66-67. ويمكن أن نضيف كمثل أنه في عام 1117هـ (1705م) =

النظرة الوحيـدة الجانب والمغلوطة إلى هـذا الصراع تعطيه معنى «قوميًا»، فيتم إسـقاط الفهـم المتكوّن في مطالع القرن العشـرين بصورة «وعي قومي»، أو بصورة «مشـروع سياسـي حديث» على الصراع القديم، ملبسًـا إياه صـورة قومية. وهذا مـا نلاحظه لدى المؤرخ جواد بولس عندما يسـتعيد هذه الصورة نفسها من لامنس ليقدّمها من موقع «الجبل» فيعمّمها على «فينيقيا القديمة» الحاضرة في ذهنه في الجغرافيا السياسية الدولية لـ «لبنان الكبير».

يقـول بولس: «حوالـي [1600]، كان فخر الديـن قد حقّق القسـم الأول من مخططه الطمـوح القاضي بإعادة بنـاء الوحدة الجغرافية والسياسـية لفينيقيا القديمة المجزأة والممزقة منذ أجيال عديدة، وكانت إمارته تمثّل المعالم الأولى للبنان الكبير عام 1920 وللبنان الحاضر». ويضيف مترجمًا لامنس: «ولا يزال اسمه (فخر

= ولى بشير باشـا والي صيدا الأمير حيدر الشهابي مقاطعة بلاد بشـارة التي كان يتولاها بنو علي الصغير. وقد غطّـى هذا الوالي قتال الأمير حيدر للشـيعة. وفي عام 1121هـ (1709م)، ولّى هذا الوالي الشـيخ محمود الهرموشـي ولاية جبل الشـوف بديلًا من الأمير حيدر نفسـه، الحليف السابق للباشا ضد الشـيعة. فكان ذلك مقدمة لمعركة عين دارة 1122هـ (1710م) التي قاد فيها الشـيخ محمود الحـزب اليمني، والأمير حيدر الحزب القيسـي. وكان والي صيدا ووالي الشام يقفان في هذا الصراع إلى جانب الشيخ محمود، ومع ذلك فإنه حينما انتصـر الأمير حيدر ترتبت الأوضاع ضمن معطيات الأمر الواقع الذي أنتجه الصراع المحلي على الأرض: تأمين الجباية وإعلان الولاء. التفاصيل في: حيدر أحمد الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين: وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسـان في أخبار أبناء الزمان، عني بضبطه وتعليق حواشيه ووضع مقدمته وفهارسه أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، منشـورات الجامعة اللبنانية. قسم الدراسات التاريخية؛ 17، 3 ق (بيروت: الجامعة اللبنانية، 1969)، ق 1: لبنان والاقطار المجاورة في القرن الثامن عشر، ص 9-15.

الديـــن) حتى يومنا الحاضر يُردد أكثر من أي اســـم آخر، لأن أحدًا لم يحاول أن يحقق الخطة الكاملة للقومية اللبنانية كما فعل بمثابرة ونشاط. وعلاوة على ذلك، فإن الأمير المعني يخصّ تاريخ سوريا بقدر ما يخصّ تاريخ لبنان»[24].

واضح كيف أن مســـألة التأريخ للســـلطة المحلية في الإطار العثماني تُطبّق هنـــا على النظرة القومية المرتبطـــة بمخطط «القائد القومـــي»، فتُطمس بذلك ديناميكيـــة العصبيـــات العائلية، وصيغة «الولاية» التـــي لا تعرف حدودًا جغرافية ثابتة، واحتمالات نشـــوء ولايات الأطـــراف (وفق تعبير ابن خلدون)[25]، ثم تطمس مســـألة الأرض (الميـــري) والجباية ونظام الالتزام والـــدورة التجارية التي انفتحـــت على الغرب بصيغـــة «الامتيازات» ومـــا ترتب على ذلك من نتائج[26]. وعدا طمس كل هذا ممـــا يتعلق بالتاريخ الاجتماعي

---

(24) بولس، ص 352، و Lammens, pp. 89-90.

(25) أبو زيد عبد الرحمـــن بن محمد بن خلدون، المقدمـــة (بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت])، ص298-299. وقارن اســـتخدامًا لهذه المفاهيم في دراســـة مظاهر الصراع الذي شـــهدته المنطقة بين العصبيات المحلية ومشاريع السلطة التي تنشأ في الأطراف: وجيه كوثراني، الســـلطة والمجتمع والعمل السياســـي، مـــن تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

(26) هذه الموضوعات هناك العديد من الدراســـات التـــي كتبها مؤرخون أتراك ونكتفـــي بالإشـــارة هنـــا إلـــى: Ilkay Sunar, «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation,» *Annales: Histoire, Sciences Sociales*, vol. 35, nos. 3-4: *Recherches sur L'Islam: Histoire et Anthropologie* (Mai - Aout 1980), pp. 551-579, and Kemal H. Karpat: «The Land Regime, Social Structure, and Modernization in the Ottoman Empire,» in: William R. Polk and Richard L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: the Nineteenth Century*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies, no. 1 (Chicago: University of Chicago Press, [1968]), and *Social Change and Politics in Turkey: A Structural-Historical Analysis*, Social, Economic and Political Studies of the Middle East (Leiden: Brill, 1973), pp. 11-92.

والاقتصادي للفتــرة العثمانية، نلاحظ أن التاريــخ الوطني اللبناني نفسه يُختزل وفق هذه النظرة ليصبح تاريخ الإمارة بأسرتيها المعنية والشــهابية، وتاريــخ مواقف هــذه الأخيرة من بعض الباشــوات العثمانيين. وهو اختزال ســيؤدي، كما ســنرى، إلى طمس تواريخ الطوائف الأخرى والمناطق الأخرى أو إلى إلحاقها جميعها بتاريخ الجبل؛ وذلك من ضمن علاقة الاســتتباع التي تتشكل بين المركز والأطراف؛ بيــن مقاطعة الأمير المولّى حيــث يقيم وبين المقاطعة التي تُقطع لــه؛ بين مركز الجبايــة ومناطق الالتــزام؛ بين العصبية الغالبة والعصبية المستتبعة[27].

وهذه العلاقــة التي سيشــدّد علــى امتدادهــا الجغرافي في المناطق التي ستشــكّل دولة لبنان الكبير أو في تقديمها في صورة الوحــدة الوطنية[28]، أو صــورة المركزية والقضاء على «التشــتت المقاطعجــي»[29]، هي التي ستشــكل موضوع الخلاف الأســاس وحقله في استرجاع صورة «البطل القومي» في الفترة العثمانية بين المؤرخين اللبنانيين كما سنرى.

---

(27) ذلك واضح من خلال الحروب التي خاضها أمراء الجبل من أجل توســيع نفوذ الجباية كأســاس لتوســيع نطاق الإقطاع الذي اندرج في نظام الالتزام العام للدولة العثمانية. نُسب إلى فخر الدين القول: «إنما السلطنة نقل تخم، فكلما تملكنا بلادًا نتقوى برجالها وأموالها ننتقل إلى غيرها». انظر أيضًا: الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، حيث يسرد أخبار الأمراء الشــهابيين في محاولاتهم تولّي ضرائب المقاطعات المجاورة عن طريق كسر شوكة العصبيات البارزة فيها.

(28) مــن نماذج هذه الوجهــة التي تتكرر فــي العديد من الكتابات: يوســف الســودا، تاريخ لبنان الحضاري، ط 2 (بيــروت: دار النهار، 1979)، ص 189-190 و213-214.

(29) هذا الرأي لــ: ضاهر، ص 48.

2- هل يتفرد جبل لبنان بنظام أرض اســتثنائي وملكية خاصة؟ إبراهيم عواد وتوفيق توما

إذا كان قد أُوجد لهــذه «الصورة» خصائص معيّنة في مواجهة السلطة المركزية (العثمانية) انطلاقًا من فرضية «الجبل - الملجأ»، حيث تُحمَّل صورة الأمير مهمات الحماية للمجموعات الســكنية التي «لجأت إلى الجبــل»، فإن خصائص أخــرى، يجهد المؤرخ المتأثر بهذه النظــرة في إبرازها والبحث عنها اســتكمالًا للصورة، ومن بينها تفرّد الجبل بنظام اســتثنائي وشــكل خاص من الملكية الزراعية، تختلف عن جميع ما ســاد في أنحاء الســلطنة العثمانية. و«التفرّد» هنا لا يكتســب صفة الخصوصية التي يمكن رؤيتها في أي وضعيــة تاريخية تنتظم في بنية عامة، وإنما صفة الاســتثناء عن العام. فقد أصبحت مثلًا مقولــة أن أرض جبل لبنان كانت وحدها «أرض ملك» في أنحاء الدولة العثمانية أطروحة أيديولوجية يجهد بعض المؤرخين الموارنــة في الدفاع عنها. فإبراهيم عواد، صاحب كتاب *Le Droit privé des maronites*، يذهــب هذا المذهب، فيخلط بين وظيفة «المقاطعجي» (الذي هو ملتــزم المقاطعة) والإقطاعي الأوروبي الذي هو سيد الأرض ومن عليها، وفق أعراف القنانة[30] (Servage) وتقاليدها. ويذهب مؤرخ معاصر هذا المذهب هو توفيق

---

(30) Ibrahim Aouad, *Le Droit privé des Maronites au temps des émirs Chihab (1697-1841), d'après des documents inédits: Essai historique et critique*, préfaces par Edouard Lambert et Paul Roubier (Lyon: impr. Bosc frères, M. et L. Riou; Paris: libr. Paul Geuthner, 1933).

توما، فيجتهد في تفسير معنى الأرض «الميري» أو الأرض الأميرية (وهي المصطلحات السائدة في الفترة العثمانية) تفسيرًا يتلاءم مع القول بتفرّد الجبل بوضع استثنائي خاص يختلف عن مجمل أوضاع مناطق الدولة العثمانية. فهو إذ يلجأ إلى التمييز الفيلولوجي بين الكلمتين «ميري» و «أميري»، يرى تمايزًا في المصطلح والمعنى المُستخدم، الأمر الذي يسمح له بالقول بأن أراضي الجبل «لم تكن تتبع إلا للسلطة المنبثقة عن اللبنانيين أنفسهم. هذه الأراضي كانت أميرية أي تابعة للأمير، ولم تكن 'ميرية' أي بمعنى سلطانية أو همايونية. إن ميرية مشتقّة من ميري التي تعني الضريبة في المصطلح المحلي»[31].

إن هذا اللجوء إلى الاجتهاد اللغوي تحت وطأة أيديولوجيا الوضع الخاص والاستثناء و«التفرد» يطمس في الواقع المعطيات العلمية والموضوعية، أكان على الصعيد الفيلولوجي اللغوي، أم على الصعيد التاريخي الاقتصادي، أم على صعيد تشريعات الأرض المعتمدة في الدولة العثمانية. فمن المعروف أن تعبير «مير» في اللهجة اللبنانية، ولا سيما الجبلية، هو التعبير المحلي العامي لكلمة «أمير» بالعربية الفصحى. و«الأمير» هو اللقب المندرج على كل حال في مهمة تولّي السلطة والقيادة في أمر من أمور الولاية

(31) Toufic Touma, *Paysans et institutions féodales chez les Druses et les Maronites du Liban du XVIIe siècle à 1914*, publications de l'université libanaise. Section des études historiques; 21, 2 vols. (Beyrouth: Université libanaise, 1971-1972), vol. 2, p. 574.

المندرجة في مراتب السلطنة في التاريخ الإسلامي[32]. وضريبة «الميري» هي الضريبة المفروضة على الأراضي «الأميرية» في العهد العثماني، فلا تمييز بين الأرض «الميري» والأرض الأميرية إلاّ من حيث دلالة الأولى (الميري) على الضريبة في السجلات العثمانية، والثانية (الأميرية) على نوع الأرض، وفي غالب الأحيان كان المعنى واحدًا[33]، لأن تصنيف الأرض كان يتم بالتناسب مع أنواع الضرائب. أما أرض «المُلك»، أو الأرض المملوكة، التي يرى بعض المؤرخين - ومنهم توما - امتياز الجبل بها، فإنها موجودة فعلًا في جبل لبنان وغيره، حيث تكثر التجمّعات السكنية وحيث يتم إصلاح الأرض وإحياؤها حول البيوت بالجهد الفردي للعائلة[34]. وعلى المستوى العملي، ضاق الفرق تدريجيًا في أواخر

(32) قارن في جذور هذا الاستخدام الاصطلاحي في التاريخ الإسلامي: أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط 3 (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، 1973)، ص 30-34. وبالنسبة إلى استخدامه في العهد العثماني في جبل لبنان وعلاقته بوظيفة «المقاطعجي» كمدير وملتزم ضرائب «مقاطعة»، انظر: Dominique Chevallier, *La Société du mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, bibliothèque archéologique et historique; 91 (Paris: P. Geuthner, 1971), pp. 34-65.

(33) قارن: هاملتون جب وهارولد بوون، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى؛ مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، مكتبة التاريخ العربي الحديث 2 ج (القاهرة : دار المعارف، 1971)، ج 2، ص 55-56، و André Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale*, mémoires de l'institut francais de Damas, étude d'économie sociale (Beyrouth: Impr. Estholique, 1936), p. 200: «Tous les terrains possédés communautaire sont des biens ameriyé; Le domaine éminant, raqaba appartient à L'Etat, celui-ci concéde la domaine utile, tasarrof, moyennant le payment par le bénéficiaire».

(34) يتنبه جاك ولرس لهذه العلاقة القائمة بين قانونية «أرض المُلك» وطبيعة تكوّن هذه الأرض بواسطة الجماعات العائلية في الجبال وقرب الغابات، حيث يتم =

عهود الدولة العثمانية بين وضعية أرض «المُلك» ووضعية الأرض الأميرية أو أرض الميـــري (لا فرق)، لجهة حـــقّ التصرف بها من جانب المستثمر[35].

= إصلاح الأرض بصورة مصاطب متدرجة. ويلاحظ ولرس كثرة هذا النوع من الأرض في جبل لبنان وجبال العلويين في سورية، ويســـمّيها: «Territoires à structure individuelle»، انظـــر: Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche-Orient*, paysan et la terre (Paris: Gallimard, 1946), p. 81.

(35) قـــارن: Louis Cardon, *Le Régime de la propriété foncière en Syrie et au Liban*, préface de M. Edmond Philippar (Paris: Libr. du Recueil Sirey, 1932), p. 81.

ويلخّص محمد كـــرد علي أنواع الأراضـــي الموجودة في بلاد الشـــام في العهد العثماني كما يلي: «تقسم الأرض في الشام من الوجهة القانونية إلى خمسة أقسام وهي: الأرض المملوكة والأميرية والموقوفة والمتروكة والموات، ولكل قسم من هذه الأقسام نظام خاص في دفع الضرائب الزراعية. فالأرض المملوكة هي التي يملكها صاحبها ملكًا صحيحًا تمامًا بحيث يســـتطيع وقفها وعدم زرعها مدة طويلة، ومثالها الحدائق المتصلة بالبيوت وما يسمى الأرض العشـــرية والخراجية (بعض بســـاتين محيطة بمدينة دمشق، إلخ). والأرض الأميرية هي التي يعـــود تملكها (رقبتها) لبيت المال، وهو يخول الأهلين اســـتثمارها أي حق التصرف بها بصك يُســـمى (ســـند التصرف)، ومعظـــم الأرض في الشام من هذا القســـم. وليس من فرق كبير في الأمور الجوهرية بين المتصرف بالأرض الأميرية وبيـــن مالك الأرض المملوكة، لأن الأول وإن لم يملـــك الأرض قانونيًا فإن له سلطة كافية في استثمارها والنزول عنها حســـب إرادته، وهي تنتقل لورثته بعد وفاته. إلا أنه لا يســـتطيع وقفها إلا بإذن، وهو إن لم يستثمرها ثلاث ســـنين بلا عذر مقبول يضطر إلى دفع قيمتها على شكل معلوم، حتى إذا استنكف عُدّت الأرض محلولة ووجب بيعها بالمزاد العلني». انظر: محمد كرد علي، خطط الشام، 6 ج في 1 مج، ط 2 مصححة بقلم المؤلف (بيروت: دار العلم للملايين، 1969 - 1971)، ج 4، ص 192-193. وقارن أيضًا في شأن الأراضي الأميرية التي لم تكن حكرًا على جبل لبنان كأراض تخصّ الأمير كما يقول توفيق توما، بل نجد لها مثيلًا في بقاع عربية كثيرة وعديدة: محمد عبد الجواد محمـــد، ملكية الأراضي في ليبيا في العهـــود القَديمة والعهد العثمانـــي (القاهرة: جامعة القاهـــرة؛ دار الاتحاد العربي للطباعة؛ الإســـكندرية، مصر: منشـــأة المعارف، 1974)، ص 129-130.

الراجح أن هذا الإشـكال هو الذي يؤدي إلى الالتباس الذي يقع فيه بعض المؤرخين في الخلط بين أنواع الأرض أو في التشديد على «الاسـتثناء»، فيسـمح بسـيطرة الأيديولوجيا السياسية على البحث التاريخي. وهذا الإشكال ينطبق على النظرة إلى صلاحيات الأمير وسلطاته حيث تصبح «السلطة المحلية» في الجبل «استثناء» عن السـلطات المحلية في كل بقاع الدولة العثمانية. ويعبّر توفيق توما عن ذلك بقولـه: «إن اللبنانيين كانـوا الوحيدين من المحيط الأطلسـي إلى طوروس الذين أُعطوا حق إدارة بلادهم وفق تقاليد أجدادهم. فبدل أن يخضعوا لسلطة الوالي الحاكم الوسيط التركي، ارتبطوا مباشـرة بشخص السـلطان وكثمن عربون لهذا الاستقلال الداخلي الاسـتثنائي كان عليهم أن يدفعوا لخزينة الدولة جزءًا من الضرائب التي يحصّلونها بأنفسهم»[36].

والواقـع أن الأمير المحلـي وإن انتقل إليـه منصب الإمارة كولاية على مقاطعة أو مجموعة مقاطعات عن طريق الوراثة، يبقى مرتهنًا لمصدرين لتحقيق شـرعية تمثيله لعصبيـة محلية متغلّبة في نطاق العصبيات العائلية الموجودة في المنطقة: مدى قدرته على أن يحتل موقعًا مقبولًا في إطار التوازن والصـراع القائمين بين الولاة في المنطقة، ولا سـيما بين ولاة دمشـق وصيدا وطرابلس. وهذا الموقع قلما يسـتطيع تجاوز سـقف هذا التوازن، وإلا دفع صاحبه الثمن غاليًا، كما حصل لفخر الدين المعني[37].

---

(36) قارن: Touma, vol. 1, pp. 35-36.

(37) Adel Ismail, *Histoire du Liban, du XVIIe siècle à nos jours*, 2 vols. (Paris: Adrien Maisonneuve, 1955-1959), vol. 1: *Le Liban au temps de Fakhred-Din II (1590-1633)*, pp. 56-58 et 97.

في أي حال، يبقى حجم هذا الموقع وأهميته جزءًا من الصراع على عملية توسيع حدود الالتزام. ونظام الالتزام هذا كانت الدولة العثمانية قد اعتمدته بعد توقف فتوحاتها وبعد أن أصبحت ابتداءً من النصف الثاني من القرن السادس عشر دولة جباية، فأحلّت نظام الالتزام القائم على «المزاد» محل «التيمار» أو الإقطاع العسكري[38] القائم على الخدمة العسكرية والجهاد. ولذلك، برزت السلطات المحلية خارج مراكز الولايات، حيث تقيم الحاميات العسكرية التركية المباشرة وكأنها سلطات تتمتع بهامش واسع من الاستقلالية في ممارسة السلطة في مجال ضبط الأمن وأمور الجباية، وأحيانًا في القضاء المحلي، وهي استقلالية نرى أمثلة لها في غير جبل لبنان؛ نراها في جبل عامل باستثناء الفترات التي حاول فيها أمراء جبل لبنان إلحاقه بفلك جبايتهم للضرائب وكسر شوكة العصبيات فيه[39]، وفي الريف الأردني والفلسطيني[40]، وفي الأرياف العراقية[41]، وأخيرًا وخاصة في شمال أفريقيا حيث تمتعت رموز السلطة المحلية باستقلال واضح وكبير[42] يفوق

---

(38) Karpat, *Social Change and Politics in Turkey*, p. 35.

(39) قارن: علي الزين، للبحث عن تاريخنا في لبنان (بيروت: [المؤلف]، 1973)، ص 254-265 و285-286.

(40) قارن: محمد عدنان بخيت، «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر، 885-1088/1480-1977»، الأبحاث (بيروت)، العدد 28 (1980)، ص 55-78.

(41) قارن: عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي (بيروت: دار الطليعة، 1969)، ص 126 و128.

(42) انظر مثلًا من ذلك: Abdeljelil Temimi, *Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey, 1830-1837*, publications de la «Revue d'histoire maghrébine»; 1 (Tunis: Revue d'histoire maghrébine, 1978), pp. 60-70.

بكل تأكيد صلاحيات الأمير في جبل لبنان، الأمير الذي كان في الأساس يُدعى «ملتزم جبل الدروز وكسروان» أو «ملتزم الشوف وكسروان»[43].

إن ما يغيب أساسًا في هذا النمط من التاريخ «الوطني» الذي يطرح موضوع «الإمارة» هو بشكل أساس نظام الأرض والجباية والنظام السياسي القائم على «التولية» وديناميـة العصبيات المحددة للعلاقات بين مركز الدولة العامة وأطرافها وفقًا لتعابير ابن خلدون، وكذلك وظيفة «الملتزم» في «سستام» العلاقات القائم بين مراتب السلطات، ابتداءً من «شيخ القرية» في الريف، إلى السلطة المركزية في عاصمة السلطنة، مرورًا بسلسلة من المراتب «المقاطعجية» التي يحتل فيها «الوالي» حلقة أساسية من حلقات «الالتزام» والإدارة.

لعلّ هذا الواقع الذي يتميّز بالسمة الأساسية التالية: توسّع العصبية المحلية انطلاقًا من قانون التغلب وولاية الأطراف، وانطلاقًا مما كان يقوله فخر الدين نفسه: «السلطنة نقل تخم»، هو الذي يفسح في المجال لتأويل مفتوح قادر على رؤية مشروع فخر الدين مشروعًا «مطاطًا» يتسع ويضيق في الإطار السلطوي العثماني ويُمكن إلباسه بالتالي صفات مختلفة تراوح بين الخصوصية المذهبية لطائفة ما والصفة القومية التي تذهب من اللبنانية إلى السورية إلى العربية...

---

(43) Kamal S. Salibi, «The Lebanese Emirate, 1667-1841,» *Al-Abhath*, no. 20 (September 1967), p. 3.

ثانيًا: المؤرخ الدرزي: بين الخصوصية المذهبية اللبنانية و«الانتماء» القومي العربي: عباس أبو صالح وسامي مكارم

إذا كان الأب لامنس قد وقف عند «الصورة السورية» لهذا المشروع لأسباب أيديولوجية تتعلق بالمشروع الفرنسي لسورية عام 1920، فإن بعضًا من المؤرخين الدروز يُمكن أن يرى فيه، انطلاقًا من نظرة غير دقيقة لطبيعة السلطة وتشكّلها في الفترة العثمانية، وانطلاقًا من الواقع الاجتماعي والسياسي والديموغرافي الذي آلت إليه الطائفة الدرزية منذ أزمة 1840 حتى الآن، نموذجًا متخيلًا للبطل الدرزي واللبناني والعربي في آن واحد(*).

في هذا التاريخ الافتراضي، يقدم التاريخ العثماني، ولا سيما في مجال صراع فخر الدين مع الباشوات العثمانيين، صورة لتأكيد أسبقية الانتساب الدرزي إلى «المؤسس الأول للدولة اللبنانية»، وبالتالي لأسبقية ارتباط الدرزية باللبنانية كمقدمة لتأسيس «كيان وطني» مستقل عن السيطرة العثمانية. وفي هذه الصورة التي يرسمها عباس أبو صالح مع سامي مكارم رد واضح على صورة ارتباط المارونية باللبنانية وادعاء الامتياز أو التفرّد بها.

(*) جاء هذا الافتراض لدى المؤلفين (عباس أبو صالح وسامي مكارم) مفارقًا، بل مناقضًا للحادث الذي حصل خلال الحرب الأهلية اللبنانية (1975 - 1990) عندما حُطّم تمثال فخر الدين المعني في بعقلين على أيدي جماعة من الدروز، وكأنه تحطيم لصورة فخر الدين «حليف الموارنة» القديم.

يقول المؤرخ عباس أبو صالح: «إن إرث فخر الدين المعني لم يقتصر على محاولاته المستمرة للاستقلال عن العثمانيين، بل تعدّاه لأول مرة لبناء وطن ودولة تضاهي في تقدّمها ما وصلت إليه البلدان المتقدمة في زمانه»[44]. ومع أن «زمانه» الأوروبي ليس زمن بناء الدولة القومية التي رأت نظرياتها النور في القرن الثامن عشر وبرزت ثوراتها السياسية إلى الوجود في القرن التاسع عشر[45]، فإن المؤرخ الدرزي المعاصر يصرّ هنا على إلباس سياسة فخر الدين لباسًا قوميًا ووطنيًا.

فبناء الدولة «على الصعيد اللبناني»، والمتمثّل في المنجزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عمل على تحقيقها الأمير المعني الكبير، يترافق مع نهضة درزية يعبّر عنها مؤرخنا[46]بقوله: «أما على الصعيد الدرزي، فقد مثّل عهد الأمير فخر الدين الثاني ذروة مجدهم السياسي والعسكري خلال فترة الحكم العثماني. وبلغت شهرة الدروز السياسية والعسكرية مختلف البلدان الأوروبية فضلًا عن الباب العالي، وأصبح يُعرف جبل لبنان باسمهم، أي بلاد الدروز...»[47].

---

(44) عباس أبو صالح وسامي مكارم، تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي (بيروت: المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، [د. ت.])، ص140.

(45) قارن في ذلك: Maurice Cranston, «The Roots of Nationalism,» and Jean-Jacques Chevallier, «L'Idée de nation et l'idée d'état,» dans: Mario Albertini [et al.], *L'Idée de nation*, annales de philosophie politique; 8 (Paris: Presses universitaires de France, 1969), pp. 63-67 et 47-62 resp.

(46) أبو صالح ومكارم، ص 144.

(47) المصدر نفسه، ص 145. ومما تجدر ملاحظته أن تسمية الإمارة بـ «إمارة الدروز»، والبلاد التي شملتها بـ «بلاد الدروز» كانت قد سبقت في المرحلة العثمانية =

وهذه الصورة لأسبقية «تأسيس» الدولة تُستكمل في إبراز صورة التفوّق الدرزي في بناء الكيان السياسي الوطني. يقول: «إلا أن الدروز لم يستغلوا تفوّقهم السياسي هذا لبناء كيان خاص بهم ولا لاستغلال الفئات التي انضوت تحت لواء أميرهم، بل كان عهد فخر الدين قدوة في التسامح والمساواة بين مختلف الفئات والطوائف في لبنان»(48).

بل يتحدث المؤرخ الدرزي المعاصر عن «وحدة وطنية» حققها فخر الدين ويضع حلفه مع الموارنة في هذا السياق: «ويبدو أن تحالف فخر الدين مع الموارنة كان يهدف إلى بناء جبهة داخلية متماسكة قادرة على التصدي لعدوين مشتركين آنذاك هما آل سيفا والباب العالي»(49).

واضح كيف أن العصبية المحلية القائمة في شرعيتها على التزام الضرائب والتولية من طرف السلطان أي الباب العالي، والتي تتوسع وتقوى من خلال استتباع العصبيات المجاورة الممانعة (ومن بينها آل سيفا الذين صاهرهم)، تُدمج في الصوغ التاريخي مع صورة الصراع ضد الولاة العثمانيين الأتراك بحيث يتشكل الصراع في الصورة الذهنية المتصوّرة في خطوط وطنية

= تسمية «جبل لبنان» التي اقتصر استعمالها على الشمال ولم تمتد إلى الشوف إلا في مرحلة متأخرة: قارن: Salibi, p. 2.

(48) أبو صالح ومكارم، ص 145.

(49) المصدر نفسه، ص 142-143.

وقومية يطلــق عليها المــؤرخ المعاصر «وحدة وطنيــة» و«جبهة داخلية».

أما إذا طُرح الســؤال: أيــن هــي الجغرافيا السياســية لهذه «الوحدة»؟ ما هي حــدود الوطن لهذه «الجبهــة الداخلية»؟ فيأتينا الجوالب غامضًا: فـ «الإمارة اللبنانية» التــي يرى المؤرخ بحق أن اســمها التاريخي كان بلاد الدروز، أو إمارة الدروز، تطرح إشكالًا في شــأن التماثل بين حدود إمــارة فخر الدين الأصليــة التقليدية الدرزية (بلاد الشــوف) وحــدود تولية الالتزام التــي وصلت إلى جنوب فلسطين وإلى حمص (كمقاطعات التزام)، وبين حدود دولة لبنان الكبير كما تم ترسيمها عام 1920.

بنــاءً عليه، يطاول الســؤال نقاطًــا يفضّل المــؤرخ المعاصر المنتمي إلى الطائفة إهمالها وتلافيها أو الالتفاف عليها أو السكوت عنها: ما هي أوضاع مناطــق كجبل عامل مثلًا؟ هــل يكفي التزام ضرائب مقاطعاته في بعض الفترات ليصبح جزءًا من جغرافية هذه «الوحدة الوطنية» المعنية؟[50] وما هي أوضاع المســلمين الشــيعة آنذاك؟.. إذا ســلّمنا بأن هذه المناطق هي أطراف للمركز (الإمارة) كما هــي صورة التشــكّل التاريخي للبنان الانتداب والاســتقلال، فما هــي أوضاع مناطــق في فلســطين وحوران وحمــص كانت جزءًا من إمــارة التزام الأمير المعني؟ هــل تدخل في نطاق الوطن الذي يتحدث عنــه المؤرخ؟ هل تدخل في نطــاق لبنان و«الجبهة

(50) قارن في ذلك: الزين، ص 224 و240، حيث يعقد المؤلف فصلًا بعنوان: «متى حكم المعنيون في جبل عامل».

الداخليــة»، أم يقتصر لبنـــان والوطن على الإمـــارة التقليدية (بلاد الشـــوف وكســـروان)، والباقي، أكان فـــي داخل لبنـــان الحالي أم خارجه، عبارة عن ملحقات؟

عبثًا يحـــاول الباحث منـــا أن يجد جوابًا مقنعًـــا في نصوص المؤرخ المعاصـــر الباحث عن حدود وطنيـــة لدولة وعن مضمون وطني لديه للجغرافيا السياســـية والتاريخية التي تشـــكّل منها لبنان الحالي. ولا عجـــب أن يقفز هنا فوق صورة التماثـــل بين الدرزية واللبنانية في السجال الأيديولوجي السياســـي الراهن ليقدّم صورة أخرى في موازاتها أو اســـتكمالًا لها هي صورة التماثل بين الدرزية والعروبة عبر شـــخصية فخر الدين. يقول المـــؤرخ المعاصر: «لم تشـــمل ســـلطة الدروز السياســـية في أي وقت مضى من تاريخهم بعد العهـــد الفاطمي الرقعة الجغرافية الواســـعة التي بســـط الأمير فخر الدين سلطانه عليها والتي امتدت من حلب شمالًا حتى حدود مصر جنوبًـــا. ولا يصحّ في مثل هذه الحالة القـــول بأن فخر الدين الثاني كان يســـعى لتأسيس دولة درزية مســـتقلة كما حاول تصوير ذلك بعض الكتّاب الغربيين. كما لم يعمـــل على إقامة دولة عميلة للدول الأوروبية الاســـتعمارية كما حـــاول أن يلصق به هذه التهمة بعض المؤرخين من ذوي الميول العثمانية. بل إن سياسة فخر الدين الداخلية تُظهر أنه كان أقل حـــكام زمانه إيمانًا بالحكم التيوقراطي. وليس تسامحه مع كافة الطوائف في لبنان إلا أحد الأدلة على نظرته القومية في السياســـة. بل ربما كان خطأ العديد من الذين كتبوا عن تاريخ فخر الدين الثاني أنهم أغفلوا حسّـــه القومي العربي المبكر،

وهو سليل قبيلة ربيعة العربية. ولعل شعوره القومي هذا كان الدافع الأساسي لعدائه المستحكم للعثمانيين، علمًا بأنه يجب ألا نغفل العامل الشخصي والطموحات السياسية عند فخر الدين»[51].

هكذا تتدرج «سلطة الدروز للإمارة» من النطاق اللبناني الذي لا نرى تحديدًا وطنيًا له في الجغرافيا السياسية للإمارة، إلى النطاق العربي وإلى النظرة القومية الأوسع حيث يفترض «حكم الرقعة الواسعة من حلب حتى حدود مصر» التي خضعت لسلطة الدروز، أيديولوجيا قومية في وعي المؤرخ الدرزي المعاصر. وهو إذ يرى هذه الأيديولوجيا بالضرورة «غير تيوقراطية»، يتوسم في شخصية فخر الدين «حسًا قوميًا عربيًا مبكرًا موروثًا من قبيلة ربيعة العربية، كان هو الدافع الأساسي لعدائه للعثمانيين».

هنا ينسى المؤرخ تمامًا وظيفة الإمارة في النطاق السلطاني العثماني القائم على العصبيات؛ ينسى وظيفة الولاية في حدود التولية والإقطاع ونظام الالتزام الذي يتوسّع في جغرافيا سياسية تتشكل حدودها وفق صيغة معادلة تقوم بين السلطان والولاة والأمراء المحليين وقوى خارجية. ومع أنه يشير إلى وظيفة الإمارة بهذا المفهوم إشارة سريعة[52]، نراه ينساب في أيديولوجيا المؤرخ الذي يستحضر بلغة الحاضر وبسياسة البحث عن الموقع في

(51) أبو صالح ومكارم، ص 363.

(52) يُستغرب أن يشير المؤرخ إلى هذه الوظيفة وجذورها في التاريخ العربي الإسلامي ثم يقفز إلى التأويل القومي الإسقاطي. انظر: المصدر نفسه، ص 127 و140. فثمة مفارقة واضحة بين مرجعية الإمارة في التراث العربي الإسلامي، وبين صورتها الأيديولوجية الحديثة «الوطنية» أو «القومية».

الدولة المعاصرة، فتُستعار لغة القومية من اللبنانية تارةً ومن العروبة تارةً أخرى، ويبقى الصراع مع العثمانيين في الحالتين صراعًا «قوميًا» حتى في القرن السابع عشر، أي قبل تبلور أفكار القومية (Nationalisme) وظهورها في أوروبا نفسها[*].

ثالثًا: المؤرخ المسلم السنّي: محمد جميل بيهم

المنحى العروبي نفسه نجده مسقَطًا على التاريخ العثماني لدى المؤرخ المسلم السنّي المديني في لبنان.

فصيغة «لبنان العربي» التي تبلورت في مرحلة نهوض الحركات العربية الوحدوية وقيام أزمة الصراع السياسي الداخلي على مواقع السلطة في لبنان بين الطوائف تُترجم نزعة سياسية لتعزيز موقع المشاركة في صيغة «الميثاق الوطني» اعتمادًا على العامل العربي وإقرارًا بأمر واقع تم اكتشافه والقبول به بعد مؤتمر الساحل عام 1936[53]، ولا سيما بعد تكرّس كيانات الدول العربية

(*) الاستشهادات التي اقتبسناها من كتاب الزميلين عباس أبو صالح وسامي مكارم وناقشناها من وجهة نظرنا، لا تهدف إلى تعميم الدلالة الأيديولوجية التي تحملها النصوص على كل أعمال الكاتبين، ولا على كل عمل صدر عن مؤرخ درزي؛ فثمة أعمال أخرى للكاتبين تخرج عن نطاق هذه الصورة الأيديولوجية. وهذه الملاحظة نفسها تنطبق على النماذج الأخرى التي درسناها تحت عناوين: المؤرخ الماروني، المؤرخ السني، والمؤرخ الشيعي.

(53) ثمة معلومات متفرقة في الموضوع تجدها في: مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936: مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوحدوية منذ عام 1920 إلى عام 1936، تقديم ودراسة حسان علي حلاق (بيروت: الدار الجامعية، 1983).

في ميثاق الجامعـــة العربية. بذلك أضحت «العروبة»، وفق المفهوم الإسلامي السياسي اللبناني المستجد، صيغة تترافق مع تعزيز موقع المشـــاركة. والمؤرخ محمد جميل بيهم يتنبه إلى هذا الأمر فيقول: «وكأن المســـلمين الذين قاطعوا لبنان من قبل، قد شـــرعوا يتنبهون إلى ما استفاده غيرهم في المناصب الكبرى والوظائف، فبادروا منذ ذلك إلى المطالبة بحقوقهم في الحكومة والقضاء»[54].

وتصبح هذه المطالبة جزءًا من حركة معارضة إسلامية يتوحّد فيها مطلب المشاركة مع تأكيد «عروبة لبنان». ويعبّر المؤرخ السني عن طبيعة هذه العلاقة في بداية تشكّلها التاريخي فيقول: «إن اتجاه المعارضة الجديـــد جاء في الواقع بمثابـــة رد فعل لموقف حكومة لبنان وقتئذ، إذ توخّت إقامة وطن قومي مســـيحي يلتزم العزلة عن العالم العربـــي ويولي وجهه قبلـــة الغرب. فانبـــرى معارضو هذا الاتجاه مـــن كل الطوائـــف، وبينهم طلاب الوحدة الســـورية، إلى المطالبـــة بأن تكون المناصـــب في الدولة والحقوق سواســـية بين الطوائف كما هي المغارم، وأن يكون اتجاه لبنان اتجاهًا قوميًا شطر العروبة»[55].

ما تأثير هذا الصوغ السياسي الذي يتناول أولى مراحل تشكّل الصراع السياســـي في لبنان علـــى الصوغ التاريخـــي لصورة العهد العثماني وشخصياته المحلية المُســـتحضرة في الذاكرة التاريخية؟

---

(54) محمد جميل بيهم، **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، 2 ج في 1 مج (بيروت: مطبعة الكشاف، 1948-1950)، ج 2، ص 101.

(55) المصدر نفسه، ص 109.

تواجهنا في نصوص المؤرخ محمد جميل بيهم، التي تنتظم في سياق هذا الصوغ، ازدواجية واضحة في النظر إلى هذه الصورة. فالدولة العثمانية هي دولة المسلمين في مرحلة قوتها وحمايتها وتوحيدها للعالم الإسلامي[56]. وهي في مرحلة ضعفها وتفككها وتحوّلها إلى دولة استبدادية وعنصرية «سلطنة تحاول أن تطمس كل نزعة قومية»[57]. والنزعة القومية العربية التي يشير إليها المؤرخ السنّي تجد صورًا لها في التاريخ في حركة محمد بن سعود، والشيخ ثويني صاحب المنتفك. أما بالنسبة إلى بلاد الشام، فيرى المؤرخ السنّي في فخر الدين «أميرًا عربي النزعة»[58]، وتكتسب ولايته على عربستان في حدود المصطلح الذي يستخدمه الخالدي الصفدي (من حدّ حلب إلى القدس) صفة مشروع «الدولة العربية». يقول المؤرخ بيهم في كتاب عروبة لبنان، مؤكدًا هذه الفرضية: «كان (الأمير) يحمل في رأسه مهمتين: مهمة بناء إمارته على النمط الحديث، ومهمة تحرير قومه من الأتراك الذين استبدوا دونهم بالخلافة. وأما في المهمة الثانية فكان هدف الأمير القومي إنشاء دولة عربية لأن لبنان لم يكن له في معجم السياسة وجود

---

(56) يقول المؤرخ محمد جميل بيهم معلّقًا على الانتصارات العثمانية من ناحية الغرب: «فالعالم الإسلامي الذي كان قد استولى عليه اليأس من جراء الكوارث التي أحاقت به في الشرق والغرب، وذلك بعد انهيار شأن العرب، شعر إثر هذه الانتصارات التي أحرزها العثمانيون على التوالي سواء في البر أو في البحر، بحياة جديدة ردت إليه الآمال ورفعت رأسه كرة أخرى». انظر: محمد جميل بيهم، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب: دراسة تستعرض دور العرب والترك في تنازع العالم على السيادة وتتناول أوضاعهما في العصر الحاضر (بيروت: المطبعة الوطنية، 1957)، ص 80.

(57) المصدر نفسه، ص 141.

(58) المصدر نفسه، ص 142-143.

وقتئذ بدليـــل أن كتاب الصفدي لـــم يرد فيه على الإطلاق اســـم لبنان...»[59].

وإذ يستبعد المؤرخ السنّي فكرة أن يكون فخر الدين قد سعى إلى إقامة دولة لبنانية[60]، يتساءل: «هل وُفّق عهد الانتداب باتخاذه شعارًا للبنان المعتزل؟»[61].

وارتكازًا إلى القول بإمارة فخر الدين على عربســتان وغياب مشروع الدولة اللبنانية من مخططاته، يصل المؤرخ بيهم إلى تسوية اصطلاحية ترتكز على الاعتراف بلبنان الحاضر معطى دوليًا، وعلى التوفيق بالتالــي بين اللبنانيــة والعروبة في صيغة «لبنــان العربي» حيث يصلح فخر الدين في أن يكون رمزًا لــه. يقول: «ومهما كان الجواب على هذا التســاؤل، فمما لا شك فيه أن هذا الأمير المعني كان مفخرة للبلد الذي أنبته ومفخرة للأمة التي أنجبته. وإذا كان لا يصلح أن يكون رمزًا للبنان الماضي، ذاك الذي أراده المستعمر أن يكون في عزلة عن العروبة، فإنه ولا شــك جدير بأن يكون شعارًا للبنان العربي، لبناننا الحاضر»[62].

واســتكمالًا للصورة التاريخية المستحضرة في مرآة الحاضر، يدخل المؤرخ الســنّي حلبة التنافس على ادعاء انتساب فخر الدين

---

(59) محمد جميل بيهم، عروبة لبنان: تطورها في القديم والحديث (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، 1969)، ص 91.

(60) المصدر نفسه، ص 85.

(61) المصدر نفسه، ص 77.

(62) المصدر نفسه، ص 93.

المذهبي. ويترك «سستام العصبية» الذي كان يحكم آنذاك سياسة فخر الدين تجاه العائلات والمذاهب والمِلل مجالًا لتأويل واسع في تعيين مذهبه وانتمائه الديني. فالتحالفات والسلوك السياسي لدى فخر الدين كانا يتمّان وفق مصلحة تحقيق الغلبة العصبانية ضمن إطارين: إطار محلي يتسم بالتعددية الدينية والمذهبية، وإطار عثماني يتسم بسيادة الإسلام السّني (على مستوى الشريعة والهوية). وضمن تداخل هذين الإطارين يصبح من الصعب تحديد الانتماء المذهبي لأمير ملتزم للضرائب وموّلى من طرف السلطان من خلال الممارسة السياسية وحدها. لذلك نرى المؤرخ السّني يشدد على انتماء الأمير إلى أهل السنّة من خلال إبراز مظاهر العبادة لديه[63]، وذلك مقابل تشديد المؤرخ الماروني على «لادينيته»[64]،

---

(63) المصدر نفسه، ص 103-109. وللدكتور زكي النقاش رأي مماثل، راجع تعليقًا له في: تاريخ العرب والعالم، العدد 18 (نيسان/ أبريل 1980)، حيث نشرت المجلة حوارًا دار بيني وبينه في هذا الموضوع. قارن أيضًا رد زكي النقاش على كمال الصليبي في: زكي النقاش، أضواء توضيحية على تاريخ المارونية (بيروت: دار لبنان، 1970)، ص83، 96 و124.

(64) قارن: فؤاد أفرام البستاني وأسد رستم في ترجمتهما للشيخ أحمد بن محمد الخالدي، مؤلف تاريخ الأمير فخر الدين المعني (1936)، حيث يشير الناشران إلى عدم ورود اسم الكتاب لدى مترجمي الخالدي، ويعزوان ذلك إلى اتهام علماء ذلك العصر لفخر الدين «بالزندقة والخروج عن قواعد السنّة». قارن: محمد جميل بيهم في رده على هذا الاتهام في: بيهم، عروبة لبنان، ص 103 و105. وفي خضم الحوادث الأخيرة وبتأثير اللغط السياسي في شأن صيغة لبنان وهويته، يتخلى أحد المشاركين في «دراسات القضية اللبنانية» عن ربط أيديولوجيا التوحيد الوطني بفخر الدين لينسبها إلى البطريرك الياس الحويك في مطلع القرن العشرين. انظر: جورج هارون، هل توحّد لبنان مع فخر الدين المعني الثاني؟، القضية اللبنانية؛ 19 (بيروت: [د. ن.]، 1977)، حيث يقول: «.. إن أسطورة فخر الدين لجأ إليها 'القوميون' اللبنانيون عندما كان 'لبنان الكبير' يشكل =

ومقابل تشديد المؤرخ الدرزي على «درزيته المتسامحة»[65].

*****

واضح كيف يتم التقاطع بين الاتجاهات الأيديولوجية التاريخية الصادرة عن المواقع المذهبية الدينية لدى الموارنة والدروز والسنّة في مجال واحد، هو مجال البحث عن «بطل قومي» في الفترة العثمانية، وهذا صالح لأن يكون محطة لصوغ أيديولوجيا الاستقلال عن الأتراك. لكن هذا المجال الواحد الذي يتجسّد في فخر الدين يُنظر إليه من زوايا مختلفة؛ فهو مجال لصوغ أيديولوجيا «قومية لبنانية» لدولة لبنان الكبير عند البعض، وهو مجال أيضًا لصوغ أيديولوجيا قومية عربية أو سورية، أو لتبرير الانتماء العربي للبنان عند البعض الآخر. على الرغم من هذا الامتداد القومي المتدرج لصورة فخر الدين، تضيق زاوية النظر إليه من حيث انتمائه المذهبي، فإذا به لاديني، أو درزي أو سني.

ويبقى الحكم العثماني، على الرغم من الارتباط الإسلامي السنّي التاريخي به كسلطنة، أو «كخلافة ضرورة»، حاملًا في صورته التاريخية المُستحضرة ذكريات متأخرة هي ذكريات التتريك

= نطاقه، بنظرهم، ضمانًا للوجود المسيحي السياسي في الشرق الأوسط الذي هو استمرار لوجود بيزنطية العسكري وامتداد لوجود إنطاكية الروحي في المنطقة الشرقية عينها. فهل لا يزال لبنان الكبير يشكل بنظر 'القوميين' اللبنانيين، هذا الضمان؟ وهل ثمة من حاجة بعد إلى حوك الأسطورة لفخر الدين؟». ويضيف: «يبقى أن لبنان 1920 كفكرة وتصميم، كحق تاريخي ومسوّغ جغرافي، كدأب وسعي للتحقيق، مدين لرجل واحد في تاريخ لبنان حتى ليُمكن القول إنه صانع هذا التاريخ... إنه البطريرك الياس الحويك» (ص 55).

(65) أبو صالح ومكارم، ص 142.

والطورانية ومشـانق جمال باشـا؛ كذلك يبقى هـذا الحكم على الرغم من طبيعة الإمارة القائمـة على التحالفات العصبوية المحلية التي تناوبتها العائلات الدرزية والمارونيـة ممثلةً موقعًا من مواقع السـلطنة العثمانية (موقع الالتزام الضريبي)، يبقى الحكم العثماني في الصورة التاريخية المتأخرة «اسـتعمارًا أجنبيًـا». وهذه الصيغة هي صدى لتمثّلات أفكار القومية الحديثة الواردة إلينا من تجارب بناء الدولة المركزية الموحّدة في أوروبا في مرحلة تقسيم وانقسام مناطق الدولـة العثمانية في مطالع القرن العشـرين، ومأزق تحوّل السلطنة إلى دولة مركزية على يد الاتحاديين الأتراك.

رابعًا: المؤرخ المسلم الشيعي: علي الزين ومحمد جابر آل صفا

هل ينطبـق مثل هذا النظر إلـى العهد العثمانـي، ومن زاوية اسـتحضار بعـض شـخصياته المحلية كرمـوز مؤسسـة للدولة الجديدة، على مؤرّخي الطائفة الإسلامية الشيعية، ولا سيما الأوائل المعاصرين منهم لتأسـيس الدولـة اللبنانية، كالشـيخ علي الزين ومحمد جابر آل صفا؟

إذا كان السباق على اكتساب الأحقية التاريخية في الانتساب إلى المشروع التأسيسـي للكيان الوطني للدولة الجديدة قد عيّن منظارًا مشـتركًا بين مؤرّخي الطوائف الثلاث: السنّة، الموارنة، الدروز، في التأريخ للعهد العثماني من زاوية إبراز بطل الاسـتقلال عن الأتراك (فخر الدين) وبناء أسـطورته، كـ «رمز وطني»، كل من زاوية مذهبية وقومية مختلفة (لبنانية، سورية، عربية)، فإنه من الملاحظ أن مؤرّخي الطائفة الشـيعية الذين بادروا إلى كتابة تاريخ الشيعة أو تاريخ جبل

عامل (التسمية التاريخية لجنوب لبنان الحالي) لم يدخلوا في هذا السباق ولم يستحضروا التاريخ الشيعي والعاملي[66] صورةً أيديولوجيةً لتبرير «دولة قومية» يُبحث عن مؤسّسها ورموزها في التاريخ العثماني، التاريخ الذي خرجت من أحشائه «الدولة المحدثة». ذلك أن التهميش الذي عاناه جبل عامل، والشيعة عامة، خلال فترة بناء الدولة في مرحلة الانتداب والاستقلال[67]، قد حال دون احتلال مواقع في الدولة تسمح أو تدفع إلى المشاركة في سباق ادّعاء رموز تاريخية مؤسّسة لها من الطائفة الشيعية أو التعرّف إلى شخصيات تاريخية من العهد العثماني يتماهى معها الشيعة «قوميًا»[68]، أو في إطار الجغرافيا التاريخية لـ «الدولة - الوطن».

---

(66) ثمة محاولة قام بها المرحوم محمد علي مكي، وهي تأريخ لبنان في مرحلة ما قبل العهد العثماني، وفيها جهد هادف لتغطية تاريخ مناطق الشيعة في لبنان، وهو التاريخ الذي يُستبعد أو يُهمل في التواريخ الأخرى التي تقدّم على أنها تواريخ وطنية. ويقدّم المؤلف كتابه على أنه «تاريخ وطني متوازن» انظر: محمد علي مكي، **لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، 635-1516**، ط 2 (بيروت: دار النهار، 1979).

(67) قارن: محمد بسام، «الاتجاهات السياسية في جبل عامل، 1918-1926،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1983)، ص 54.

(68) ما نلاحظه ابتداءً من السبعينيات تكاثر الرسائل الجامعية لدى الطلاب الجامعيين والباحثين الشيعة، التي تتناول جبل عامل، مركزةً بصورة خاصة لا على الشخصيات الشيعية العائدة إلى الفترة العثمانية، بل على الشخصيات الشيعية المناهضة للاحتلال الفرنسي في عام 1920، أمثال: صادق حمزة وأدهم خنجر. هذا التركيز يعكس في رأينا نزعة تأكيد «هوية وطنية» في الدولة اللبنانية يُبحث عن مظاهرها السياسية بشكل رئيس في المواجهة مع الانتداب الفرنسي لا مع السيطرة العثمانية. بل إن إبراز صورة أدهم خنجر كـ «بطل وطني قومي» اكتسبت أهمية أكبر في سياق الصراع الطوائفي في الحرب الأهلية اللبنانية، ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتكاد اليوم تتصدر الخطاب التاريخي الشيعي في موازنة رموز الشخصيات الأخرى، التي تتصدر الخطاب التاريخي لدى الطوائف الأخرى، أمثال فخر الدين ويوسف كرم...إلخ. من نماذج هذه الدراسات، انظر: جهاد بنوت، **حركات النضال في جبل عامل**، قدم له وجيه كوثراني (بيروت: دار الميزان، 1993).

ويمكن أن نضيف أن المؤرخين الشيعة الذي يقدّمون نماذج أولى للتاريخ العاملي في لبنان (محسن الأمين - محمد جابر آل صفا - علي الزين) ينتمون إلى أصول ثقافية تستمد مكوّناتها الأساسية من التراث الإسلامي والتعليم الديني[69]، وإلى بيئة اجتماعية - ثقافية أدى فيها «الفقيه»، «ابتداءً من إمام القرية» إلى المجتهد الأكبر، دورًا «مرجعيًا» لسلوك الفرد في المجتمع، وأحد مصادر الثقافة الأهلية[70].

لذا، فإن النص التاريخي الصادر عن مؤرخي هذه البيئة الثقافية لا يحمل همّ البحث عن شخصية محلية تحمل صورة البطل القومي المناهض للأتراك أو العامل من أجل الاستقلال الوطني

---

(69) تشكل نصوص السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة، ومحمد جابر آل صفا في تاريخ جبل عامل، والشيخ علي الزين في للبحث عن تاريخنا في لبنان، النصوص التاريخية الأولى التي صيغت في المرحلة التاريخية المعاصرة التي ابتدأت منذ مطلع القرن العشرين. وهي على الرغم من صدورها عن اهتمامات مختلفة تعبّر عن وجهة منهجية واحدة تتسم بالابتعاد عن «التنظير التاريخي» للدولة الجديدة، وبالانشداد نحو البيئة الثقافية العاملية التي هي بيئة مركّبة تمتزج فيها التقليدية الإسلامية - الشيعية بالأفكار الحديثة عن العروبة. قارن نُبذًا عن تراجم هذه الشخصيات ومصادر ثقافتها واتجاهاتها الفكرية في: هاني فرحات، الثلاثي العاملي في عصر النهضة: الشيخ أحمد رضا، الشيخ سليمان ضاهر، محمد جابر آل صفا (بيروت: الدار العالمية، 1981)، ص 175-181، ومحمد علي شمس الدين، «الاتجاه الإصلاحي الإسلامي في فكر السيد محمد محسن الأمين،» (أطروحة ماجستير، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، الفرع الأول، قسم التاريخ، 1983). قارن أيضًا في شأن صورة البيئة الشيعية العاملية من خلال مجلة العرفان: Tarif Khalidi, «Shaykh Ahmad Arif Al-Zayn and Al-Irfan,» in: Buheiry, ed., pp. 110-124.

(70) Khalidi, pp. 119-121.

على غرار فخر الدين المعني، وعلى نمـوذج الصورة التي نجدها في الأدبيات التاريخية الأخرى. إن النص التاريخي الشيعي المحلي يذهب من محاولة إبراز دور الشـيعة في التاريخ الإسـلامي العام على الصعد الثقافية والعلمية والدينيـة كما نرى بوضوح في **أعيان الشيعة** للسيد محسن الأمين[71]، إلى محاولة التشديد على انتماءين مترابطين للشـيعة في لبنان: العاملية والعروبة، كما نرى في **تاريخ جبل عامل** لمحمد جابـر آل صفا[72]، وإلى محاولـة التركيز على نقد الروايات والأخبار، بهدف البحث عن تاريخ «ضائع» أو كشف الزيف الذي لحق بتاريخ الشيعة بفعل التاريخ المركزي لجبل لبنان كما نراه بوضوح لدى الشيخ علي الزين في: **للبحث عن تاريخنا في لبنان**[73].

وإننا إذ نكتفي بمتابعة نصوص كل مـن محمد جابر آل صفا وعلي الزين في موضـوع العلاقة القائمة بين الشـيعة والإمارة في جبـل لبنان وإشـكالية العلاقات العربيـة - التركية مـن زاويتهما كمؤرخين شيعيين، نشـير إلى أن عددًا كبيرًا من الرسائل الأكاديمية ظهر في السنوات العشر الأخيرة بأقلام باحثين وطلاب شيعة تناولوا جبل عامل في مختلف حقبه. وتبقى مع ذلك نصوص كل من جابر والزين أكثر نموذجية في التعبير عن البيئة الإسـلامية الشـيعية في لبنان.

---

(71) محسن عبد الكريم الأمين، **أعيان الشيعة**، حقّقه وأخرجه حسن الأمين، 56 ج (بيروت: دار التعارف، 1963).

(72) محمد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل** (بيروت: [د. ن.، د. ت.]).

(73) الزين، **للبحث عن تاريخنا في لبنان**.

يكتسب الانتماء العاملي[74] الذي يشدد عليه محمد جابر آل صفا صيغة الممانعة عن الالتحاق والذوبان في التاريخ المركزي لجبل لبنان الذي هو تاريخ الإمارتين المعنية والشهابية في التاريخ الحديث وعلى مستوى تاريخ السلطة، وهو تاريخ لا يتعرّف إليه الشيعي، أكان عامليًا أم بقاعيًا، على أنه «تاريخ سلطته» أو «تاريخ أهله». يقول المؤرخ محمد جابر آل صفا: «إن الأسر التي حكمت جبل عامل من غير أهله حكمًا مؤقتًا في عهد الأتراك العثمانيين هم آل معن وآل شهاب، إلا أن آل شهاب لم يكن لهم حكم ثابت طويل الأجل في بلاد الشيعة، فقد كانت مهمتهم معاونة الترك على الشيعيين إذا عصى هؤلاء وتمردوا على الولاة وأبوا دفع الضرائب»[75].

وهذا الاستقلال «الأهلي» العاملي الذي يؤكده المؤرخ الشيعي لا يُعطى كما هو الحال بالنسبة إلى استقلال جبل لبنان «طابعًا قوميًا» على نحو ما يرى جواد بولس وتوفيق توما وعباس أبو صالح في تناولهم جبل لبنان المعني والشهابي. فمحمد جابر آل صفا يضع هذا الاستقلال العاملي في إطار النظام الإقطاعي العثماني القائم على الالتزام للمقاطعات، ويوضّح: «إن سلطة ولاة الأتراك في معظم العهد الإقطاعي في جبل عامل كانت اسمية

(74) التشديد نفسه نجده واضحًا في موقف السيد حسن الأمين الذي يلخص موقفًا ثقافيًا مشابهًا، قارن: حسن الأمين، «من ذكريات السيد حسن الأمين،» في: حسن الأمين [وآخرون]، من دفتر الذكريات الجنوبية، 2 ج (بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1981-1984)، ص 11 و21.

(75) آل صفا، ص 109-108.

لا تتعدى استيفاء الأموال الأميرية على العمالة لخزانة الدولة والإكراميات والهدايا لجيوبهم. وأكثر ما تكون بطريقة الالتزام ومن رسا عليه المزاد سواء كان من أهل البلاد أو من غيرهم فوّضوا إليه أحكامها يتصرّف فيها كما يشاء ويريد. غير أن أهل البلاد لم يكونوا يومًا خاضعين لمن يلتزم بلادهم أو يحكمها بالقوة، فكانوا يقاومونه ويثورون عليه حتى يعيدوا حقهم. **والباحث في تلك العصور لا يرى سببًا معقولًا لخلاف وقع بين الولاة وأهل الإقطاعات إلا لأجل المال**»[76].

هذا الخلاف الذي يراه المؤرخ الشيعي تعبيرًا عن طبيعة نظام الالتزام القائم على «المزاد» في مراتب البيئة السلطوية للدولة العثمانية بين «الولاة» و«أهل الإقطاعات» يلخّص الخلاف من جهة بين مؤرخ هامشي أو طرفي كمحمد جابر آل صفا، ومؤرخ أيديولوجي آخر يحمل مشروعًا سياسيًا راهنًا يحاول أن يبرّره لا من خلال الحاضر الذي هو التاريخ القائم بل من خلال الماضي المحكي بـ«لغة الحاضر».

غير أن هذه الحيادية الهامشية التي تلتقط طبيعة الصراع في البنية الاقتصادية والسياسية للسلطنة العثمانية في مرحلة قديمة، لا تلبث أن تخلي مكانها لانعكاسات مشروع سياسي عربي كان قد بدأ يتكوّن في الحرب العالمية الأولى. فبتأثير عروبة تلك المرحلة التي برزت في المشرق، ردًا على سياسة التتريك التي شارك فيها المؤلف عبر جمعياتها فكان من بين معتقلي جمال باشا في ديوان

(76) المصدر نفسه، ص 110-111.

الحرب في عاليه، ثم كان من بين مؤيدي مشـــروع المملكة العربية السورية بقيادة فيصل، نراه يدرج جبل عامل ابتداءً من الربع الأخير من القرن التاسع عشـــر في نطاق التأريخ للحركة العربية المناهضة للحكم التركي.

ولما كانت سياسة التتريك والاستبداد الاتحادي الذي رافقها والمشاريع التقســيمية للدول الكبرى التي تقاطعت معها قد خلقت إشكالية تاريخية معقدة لم تسمح أحوال المرحلة السياسية (ما بين الحربين) بدراستها دراسة وثائقية بسبب الغرق الكامل في الحادث السياسي آنذاك، فإن المؤرخ محمد جابر آل صفا يستعيد في إبرازه لدور الشــيعة في بدايات الحركة العربية شهادة شفهية لأحد أعيان آل الصلح عن مشــاركة أعيان وعلماء من الشيعة في مؤتمر دمشق الســرّي الذي عُقــد عام 1877 فـــي غضون الحــرب العثمانية - الروســـية، والذي قرر إنشـــاء إمارة ســورية عربية «برئاســة الأمير عبد القادر الجزائري»[77].

وهو في سياق تعداده للمشـــاركين الشيعة في المؤتمر، يذكر: «العالِم الجليل السيد محمد الأمين من الأشراف الحسينيين سكان شــقراء - جبل عامل، والنبيل الحاج علي عســيران رأس الأسرة العسيرانية المعروفة في صيدا، والشيخ علي الحرّ الجبعي، وشبيب باشا الأسعد»؛ ويضيف معلّقًا: «وكان المفتي العاملي السيد محمد

---

(77) الشهادة الشفهية عادت فنُشرت في: عادل الصلح، سطور من رسالة: تاريخ حركة اســتقلالية قامت في المشــرق العربي ســنة 1877 (بيروت: دار العلم للملايين، 1966).

الأمين المار ذكـــره متطرفًا في عروبته، مجاهدًا بفكرته السياســـية، يحرّض العامليين على الثورة ويُراســـل الأمير الجزائري في دمشق بصراحة تامة ويكتب على غلاف رســـائله: دمشـــق - دار الإمارة، بالقلم العريـــض. واتصل الخبـــر بالوالي التركي فنفى الســـيد إلى طرابلس الشام»[78].

هذه النزعـــة العروبية التي تحمل تأثيـــرات الجمعيات العربية في مرحلة الحرب العالمية الأولى والتـــي يحاول المؤلّف أن يرى تعبيراتها في المرحلة المتأخرة من الدولـــة العثمانية (أواخر القرن التاسع عشـــر) في المشـــاركة العاملية الشـــيعية في الحركة العربية (بدءًا بما يســـميه «مؤتمر دمشـــق الســـري 1877» إلى الجمعيات السياســـية في الحرب العالميـــة الأولى)، لا تنطبق كمـــا رأينا على تفســـير الصراعات التي قامت بين «أهل الإقطاعات والولاة» (على حد تعبير المؤلف) في القرنين الســـابقين من عمر الدولة العثمانية (السابع عشر والثامن عشر)، بل تكتفي بتأكيد الانخراط العاملي في الحركة العربية، منذ بدأ الحديث عن مشاريع الاستقلال عن الدولة العثمانية في أواخر القرن التاســـع عشـــر ومطالع القرن العشرين. وحتى بالنســـبة إلى بدايـــة هذا الانخـــراط نُلاحـــظ اختلافًا لدى المؤرخين الشيعة أنفسهم؛ ففي حين يرى محمد جابر آل صفا بداية هذا الانخراط في أول حركة اســـتقلالية قامت في المشرق العربي (مؤتمر دمشق 1877)، يشـــك الشـــيخ علي الزين في ثبوت مثل تلك الحركة الاستقلالية نفسها تاريخيًا، وفي صحة انخراط العلماء

(78) آل صفا، ص 208.

والأعيـان العامليين فيها، ويُرجـع انخراط العامليـين في الحركة العربية إلى مرحلة التتريك، مرحلة الجمعيات العربية.

إن خبر تلك الحركة الاستقلالية هو، في رأي الشـيخ علي الزين، من «أثر العنعنات في تاريخنـا»[79]. يقول في نقد هذا الخبر المروي: «لو صحّ خبر هذا المؤتمر (مؤتمر دمشـق السرّي) وكان له وجود يومئذ - ولو في الخيال - لأشـار إليـه المؤرّخون الذين عاصروا أعضاء المؤتمر المومأ إليهم أو عاصروا الأمير عبد القادر نفسـه، كالدكتور ميخائيل مشّـاقة، والأسـتاذ محمد كـرد علي، والعلاّمة الشيخ محمد علي عز الدين، والشيخ علي سبيتي، والشيخ محمد مغنية، وشبيب باشا الأسـعد، وغيرهم من العلماء والأدباء والأعيان الذيـن أولعوا بالقصـص والحديث عن كل ما لابسـوه وشاهدوه وسمعوه في حياتهم، ومع ذلك لم نسمع عنهم ولم نجد في آثارهم التاريخية - ولو تلميحًـا - إلى ما نصّ عليه المؤلف أو ناشر كتابه»[80].

وهو إذ يشـير إلى أن مصدر المشـاريع المعدّة لفصل سورية هو الغرب آنذاك (اعتمادًا على كتاب السياسـة الدولية في الشـرق العربي لمؤلفيه عادل إسماعيل وإميل خوري اللذين أشارا بناءً على وثائق فرنسية إلى ترشيح عبد القادر الجزائري في مشروع استقلالي لسـورية)، يرى، وبغض النظر عن نيات الدول الغربية ومشاريعها وأفكار دبلوماسييها، «أن قادة العرب المسـلمين - في تلك الأيام

(79) الزين، ص 23.

(80) المصدر نفسه، ص 30.

العصبية - لم يكن فيهم من يفكّر باستقلال سورية أو في فصل أي قطر عربي عن جسم الدولة العثمانية وتجزئة البلاد إلى إمارات ودويلات صغيرة يسهل على الدول الأجنبية الطامعة في بلادهم أن يستولوا عليها قطرًا بعد قطر»[81].

وهو إذ يُذكّر بأفكار الجامعة الإسلامية والرابطة العثمانية السائدة آنذاك، ولا سيما عند العلماء والإصلاحيين المسلمين، يتساءل: «هل يصح أو يجوز للقارئ الكريم أن يذهب إلى أن أعيان جبل عامل كالشيخ علي الحرّ والسيد محمد الأمين كانوا يعملون مع قناصل فرنسا وعملائها - يومئذ - على فصل سوريا عن جسم الدولة العثمانية؟». ويضيف: «مع أن من يُراجع كتاب **جواهر الحكم** للوجيه الفاضل الشيخ محمد مغنية معاصر السيد محمد الأمين يشعر أن السيد كان من المُغالين في الإخلاص للأتراك العثمانيين»[82].

في الواقع، إن وجهة نظر مؤرخ شيعي كالشيخ علي الزين، وقد احتفظ من الثقافة الإسلامية التاريخية المحصّلة لديه بأصول نقد النص وتمحيصه على قاعدة «التعديل والتجريح» لدى علماء الحديث وبما تقدمه هذه الأصول من ضوابط في قراءة النصّ ومدى الأخذ بالرواية[83]، إن وجهة النظر هذه تقترب من الواقع

(81) المصدر نفسه، ص 28.

(82) المصدر نفسه، ص 33.

(83) انظر مقاربة جدية بين أصول المنهجية التاريخية الحديثة ومصطلح الحديث: أسد رستم، **مصطلح التاريخ: وهو بحث في نقد الأصول وتحري الحقائق التاريخية وإيضاحها وعرضها وفي ما يقابل ذلك في علم الحديث**، ط 2 (صيدا: المكتبة العصرية، [د. ت.])، ص 57-87.

التاريخي بقدر اقتــراب النصوص والروايات مــن زمانها ومكانها ومصادرها الاجتماعية - الثقافية التي أنتجتهــا وبقدر بُعد الباحث عن إيحاءات وتأثيــرات الأيديولوجيا السياســية الحديثة المرتبطة بالمشاريع النخبوية لـ «الدولة القومية» الحديثة. وهي إيحاءات من شــأنها أن تحوّر النص أو أن تنتقي منه أو تتجاهله، أو أن تعيد بناءه بلغة الحاضر ووفق مقتضيات المشروع السياسي المطروح والسائد.

هذا على وجه التحديد ما يفلت منه الشــيخ علــي الزين في تناوله الفترة العثمانية وشخصياتها المحلية، أكانت «عاملية» شيعية أم جبلية مارونية أم درزية. فهو لا يُســقط من حسابه فحسب هموم إيجاد بطل وطني فــي التاريخ العثماني للبنــان الحالي انطلاقًا من النواة والمركز (جبل لبنان)، بل بسبب قربه من النص القديم وعدم اللجوء إلى توظيفه في المجال السياســي، وكذلك بسبب هامشيته حيال المشــروع اللبناني الجديد، لا يجد نفسه مسوقًا للبحث عن «بطل قومي» محلّي للشــيعة في لبنان. فقصة علــي الصغير، أحد زعمــاء إقطاع جبل عامــل الذي قضى على آل شــكر، تخضع في منظور الشــيخ علي الزين للتحليل والمقارنة ومعرفة أحوال العصر آنــذاك، ليخلص إلى اعتبار صراع علي الصغير وشــكر صراعًا بين بيوتات إقطاعية بهدف مدّ نفوذ الالتزام و«المتسلمية» تحت سقف التوازن الذي يقرّه الوالي العثماني القوي فــي المنطقة؛ «ذلك بأن العهد الإقطاعي (كما يقول معلّقًا على قصــة علي الصغير) - وإنْ يكن عهد استبداد وفوضى وعســف - لم يكن خالي الوفاض من قواعد رئيســة نافذة الحكم ومن أصول مرعية محترمة لدى الحكام الكبار والصغار. فلم يكن يباح في العهد الإقطاعي لأحد من الناس

بالغًا ما بلغ من القوة أن يستولي على مقاطعة من المقاطعات بدون ضمانة مالية تؤدى للحاكم العام أو لوالي الأيالة، أو بدون تعهدات وشروط خاصة تفرض على ملتزم المقاطعة من قبل الولاة والحكام مثل أن يقدّم لدى الحرب كمية معلومة من الرجال والعتاد، وأن يؤيد بجهده ميول السلطات العليا في السياسة الداخلية والخارجية»[84].

إذًا لا ناصيف النصّار في تحالفه مع ظاهر العمر ومع علي بك الكبير، هو «بطل قومي» عربي أو لبناني للشيعة، ولا فخر الدين - في نظر المؤرخ الشيعي المعاصر - هو بطل قومي لبناني أو عربي للدروز أو الموارنة أو السنّة. إن وضع هذه الثورات داخل إطار القواعد الرئيسة للحكم العثماني - كما يقول - تسمح له بالاستنتاج التالي: «لم تكن ثورة علي بك الكبير أو الشيخ ظاهر العمر وأمثاله من مشايخ المتاولة (كالشيخ ناصيف النصّار) ثورة على الواقع الفاسد في أنظمة الحكم وإدارة الدولة لتبديله بنظام أصحّ وإدارة أصلح، وإنما كانت تلك الثورة في جملتها وتفصيلها محاولة أفراد أو جماعة من الحكّام المحليين أن يعزّزوا نفوذهم ويبسطوا سلطانهم على شؤون الحكم والإدارة في الولاية أو السنجقية أو المقاطعة وما إليها من قرى وقبائل مع بقائهم تابعين - على نحو ما - لسلطان الخلافة العثمانية في إسطنبول»[85].

(84) الزين، ص 266، 286 و299.

(85) المصدر نفسه، ص 501.

أما بالنسبة إلى فخر الدين المعني، فلا إلحاقه مقاطعات جبل عامل بفلك جبايته للضرائب هو نوع من التوحيد الوطني أو مركزية الدولة كما تذهب الأيديولوجيا القومية الحديثة أو النزعة النخبوية المعاصرة؛ ولا صراعه مع مصطفى باشا والي دمشق في معركة عنجر هو تحرير وطني أو قومي. يقول علي الزين: «وبعد، فإن معركة عنجر لا تعدّ لدى التمحيص معركة بين العثمانيين واللبنانيين، وإنما هي في الحقيقة معركة أهلية بين حزب المعنية والشهابية وحزب الحرافشة والسيفلية؛ كان جيش الباشا فيها بمعدّاته ومظاهره مع الحرافشة والسيفلية، وبأغواته وبكباشيته مع الشهابية والمعنية. وانتصار حزب من اللبنانيين على حزب في حرب أهلية لا يُعد انتصارًا وطنيًا يصحّ للمؤمنين بالمبادئ الوطنية الشاملة والأهداف القومية الأهلية أن يعتدّوا به ويتحمسوا له وخصوصًا عندما يكون وراء حرب الظافرين أهداف استعمارية كإعادة الأراضي المقدسة للصليبيين مثلًا، أو مقاصد رجعية كتغليب طائفة من اللبنانيين على طائفة وإنشاء قومية مارونية»(86).

****

حتى هنا حاولنا أن نقدّم تصنيفًا لاتجاهات الكتابة التاريخية اللبنانية المعاصرة يقوم على إبراز الفروقات في النظر إلى صورة «الرمز الوطني» والعلاقات العربية - التركية العائدة إلى الفترة العثمانية.

---

(86) المصدر نفسه، ص 252.

والمُلاحـظ أن العامـل المحـدّد لموقف المـؤرخ اللبناني (الطائفي) في رسم هذه الصورة هو «المشـروع السياسي» القائم بين الدولة من جهة والطائفة من جهة أخرى. وهو مشـروع يراوح بين تمثّل «أحقية تاريخية» للدولـة والتماهي معها (جواد بولس)، وبين مطلب المشـاركة في هذا الحق (محمد جميل بيهم)، وبين هامشـية تصل إلى حد «الممانعة الثقافية» التـي تلجأ إلى التاريخ للبحث عـن «الضائع» أو «المنسـي» فيه كما يشـير عنوان كتاب علي الزين. لكن سـياق التاريخ عند واحدٍ كالشـيخ علي الزين، لن يسـتمر بالخط والمنحى ذاتهما لدى النخب الشيعية الجديدة، بدءًا من السـبعينيات، بل سـيُبحث عن «بطل شـيعي» لبناني من مرحلة العشـرينيات، ليجري التأسـيس التاريخـي للانخراط في المشروع السياسـي (مشـروع الدولة)، عبر «رموز نضالية» ذات منحى وحدوي عروبـي، كأدهم خنجر وصـادق حمزة وانتفاضة بنت جبيل عام 1936، حيث تتأرجـح عملية الانتماء بين اللبنانية والعروبة وبينهما العاملية.

في خضم هذا التجـاذب بين مؤرخين لبنانييـن، منتمين إلى طوائفهـم ضمنًا أو صراحةً، **أيـن نضع كمال الصليبـي في قراءته تاريخ لبنان الحديث وصورة فخر الدين المعني بصورة خاصة؟**

خامسًا: كمال الصليبي في تأريخه لبنان الحديث وصورة الأمير المعني (من لبنان - الملجأ إلى لبنان - المأزق)(*)

عندما نتطرّق إلى مساهمة كمال الصليبي بمباحثه في حقل تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، تستوقفني كقارئ وباحث في هذا التاريخ مسألتان رئيستان عالجهما كمال الصليبي في جملةٍ من كتبه ومقالاته التي تناول فيها التاريخ اللبناني على امتداد سنوات:

المسألة الأولى: هي مسألة الإمارة اللبنانية، حيث يتبيّن إشكالها عندما يُطرح السؤال (وهو سؤال إشكالي بامتياز): **هل لهذه الإمارة ميزة أو ميزات تجعلها ذات خصوصيات، تبرر القول بأنها كانت الصيغة التاريخية (أو النواة التاريخية) المؤسسة أو الممهدة للدولة اللبنانية الحديثة؟** وأن البطل المؤسس هو فخر الدين المعني؟ لكمال الصليبي رأي توصّل إليه عبر بحث إمبيريقي، (تجريبي) في المصادر، مفاده أنه لا يرى أساسًا لهذه الخصوصية. فكيف توصّل إلى هذا الموقف؟

المسألة الثانية: هي مسألة تصوّر الماضي في حاضر لبنان.

(*) يأتي اختيار كمال الصليبي، في هذا السياق، وكفصل أخير مضافٍ إلى هذا المبحث، نوعًا من خاتمة أو ما يشبهها لتكريم مؤرخ لبناني كبير حاول التغريد خارج السرب الطائفي، فاصطدم بأسوار الطائفيات التي كانت تصدّه، فاعتقد صادقًا أن نصح الطوائف بتنظيف بيوتها، كافٍ لبناء دولة. تحاول هذه الورقة أن تقدّم مراجعة نقدية لهذه الرؤية، وهي ورقة قدّمت في اللقاء التكريمي لكمال الصليبي، في الجامعة الأميركية في بيروت بتاريخ 2 أيار/ مايو 2012.

السؤال الإشكالي كيف يتصوّر اللبنانيون ماضيهم؟ وهل يصلح هذا التصوّر، وهو غالبًا تصور طوائف لماضيها، أساسًا لبناء لبنان جديد؟

- يحاول هذا الجزء من الورقة أن يقرأ باختصار شديد معالم المنهج في تناول كمال الصليبي هاتين المسألتين. وقد اخترتهما - عن عمد - لتبيان محطتين (أو حيزين) في مسار البحث التاريخي المتعلق بلبنان الحديث لدى كمال الصليبي:

- محطة تجريبية إمبيريقية أوصلته إلى الرأي القائل بأن الإمارة ليست إلا نظام التزام.

- محطة توليفية أوصلته إلى نحو من المفهومية في فهم الماضي وعلاقة هذا الماضي بالحاضر، حيث يحاول كمال الصليبي أن يحرر هذا الماضي من شوائب السياسة في ذاكرات الطوائف اللبنانية (بتعبير الصليبي نسيج العناكب في منازل اللبنانيين).

1 - الحيز الأول - التجريبي: مسار الاطلاع التدريجي على المصادر

في حوار أجرته مجلة الفكر العربي مع كمال الصليبي في عام 1980 عن كتابته في تاريخ لبنان الحديث، يقول في موضوع تأريخه لإمارة ما يلي:

«كنت في السابق أتكلم عن 'الإمارة اللبنانية' وأتبع غيري في الاعتقاد بأن هذه الإمارة ظهرت وتوطّدت أركانها للمرة الأولى في عهد فخر الدين بن معن. فلما توسّعت معلوماتي عن طريق البحث

والممارسة للمنهج التاريخي العلمي، تبيّن لي بما لا يقبل الشك أن ما كنت أعتبره في البداية 'إمارة لبنانية' حسب التقليد المألوف - لم يكن في أساسه إلا التزامًا سنويًا قابلًا للتجديد لجباية الضرائب للدولة العثمانية في بعض المناطق»[87].

ما يجدر تأكيده في معرض التعليق على نص كمال الصليبي المقتبس من محاورته عام 1980، ومن مقالته - المحاضرة المعنونة «فخر الدين والفكرة اللبنانية»[88] المعطيات التالية:

- إن كمال الصليبي يعتمد بصورة أساسية على المصادر الوثائقية وعلى نقدها، وعلى مقارنتها بمصادر أخرى، ليستنتج «حقائق» تدحض ما هو سائد من «أخبار» في كتب من التاريخ يجري اعتمادها كمصادر أولى رائجة: ككتاب طنوس الشدياق **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، وكتاب عيسى اسكندر المعلوف **تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني** (بيروت 1966)، وهو في اعتماده على العمل الوثائقي المباشر (النقد والنقد الداخلي)، قلّما يعتمد على المفاهيم والأطر النظرية العامة المستمدة من علوم اجتماعية وإنسانية.

---

(87) حوار مع كمال الصليبي، في: **الفكر العربي** (كانون الثاني/ يناير 1980)، ص 201.

(88) كمال الصليبي، «فخر الدين الثاني والفكرة اللبنانية،» في: **أبعاد القومية اللبنانية** = *Les Dimensions du nationalisme libanais*، محاضرات جامعة الروح القدس (الكسليك، لبنان: جامعة الروح القدس، 1970).

- يدحض مثلًا قصة آل معن وقدومهم إلى الشوف كما يرويها الشـــدياق. «ليس هناك في التواريخ ما يثبت هـــذه القصة. بل هناك في القصة ذاتها أخطاء تاريخية واضحة، الأمر الذي يشـــير إلى أنها محاولة متأخرة لفهم أصل الإمارة المعنية في الشـــوف». (مصادره في نقد رواية الشـــدياق: صالـــح بن يحيى، البحتـــري التنوخي في النصف الأول من القرن الخامس عشـــر وابن سباط الفقيه في الربع الأول من القرن السادس عشر، حيث لا إشارة إلى هذه القصة)[89].

- يدحض قصة لجوء فخر الدين وشـــقيقه الأصغر يونس بعد وفاة والدهما قرقماز إلى كســـروان حيث تربيا في كنف آل الخازن. يقول: «ليس هنـــاك ذكر لهذه القصة في 'تاريـــخ الأمير فخر الدين المعنـــي' للخالدي الصفدي الـــذي عاصر فخر الديـــن وعمل في خدمته، ولا في تاريخ المحبي الدمشقي المتوفى عام 1699»[90].

كذلك لا ذكر لقصة لجوء فخر الدين وشقيقه إلى كسروان عند آل الخـــازن، لا في تاريخ الدويهي (تاريـــخ الأزمنة، بيروت 1951 ص284 - 285)، ولا فـــي كتاب الأمير حيدر الشـــهابي المتوفى في عام 1835 (الغرر الحســـان في تاريخ حوادث الزمان، القاهرة 1900، ص619)[91].

يقول كمال الصليبي: «لعل أول من روى قصة لجوء الأميرين فخر الدين ويونس إلى كســـروان هو الشيخ شيبان الخازن المتوفى

---

(89) المصدر نفسه، ص 88.

(90) المصدر نفسه، ص 88.

(91) المصدر نفسه، ص 91.

عام 1850. وقد انتقد هذا المؤرخ البطريرك الدويهي لأنه لم يذكر ماذا حدث للأخوين المعنيين في السنوات الست التي تلت وفاة والدهما»[92].

يرى الصليبي أن الشدياق تبنّى هذه القصة وأضاف إليها اسم الحاج كيوان الماروني الذي خبأ الولدين في بلّونه، وهذه القصة يستعيدها أيضًا عيسى اسكندر المعلوف المتوفى عام 1956. وفي رواية المعلوف بعض الإضافات إلى القصة، أهمها اجتهاده في تعريف الحاج كيوان[93].

يخلص الصليبي إلى القول «هكذا تروي تواريخنا التقليدية قصة لجوء فخر الدين وأخيه يونس إلى كسروان وتربيتهما في كنف آل الخازن. وأقل ما يقال عن صحة هذه القصة أنها غير ثابتة. والمرجح أنها محاولة متأخرة يرجع تاريخها إلى أبعد من أواخر القرن الثامن عشر لتفسير أساس العلاقة بين الأمير فخر الدين وآل الخازن وعطف الأمير على الموارنة بشكل عام»[94].

أما عن طبيعة حكم فخر الدين للبلاد «أي سلطته»، فلا يراها ذات طبيعةٍ واحدة. يسأل: ما هي السيطرة التي كانت لفخر الدين على مختلف المناطق التي دخلت تحت حكمه، وهل كانت هذه السيطرة من نوعٍ واحد في جميع هذه المناطق؟

---

(92) الصليبي، «فخر الدين الثاني،» ص 91-92.
(93) المصدر نفسه، ص 95.
(94) المصدر نفسه، ص 94-95.

يجيب: «كان فخر الدين من الناحية الرسمية، ملتزمًا لجباية الضرائب، لا غير في جميع المناطق التي سيطر عليها. إلا أن مكانته الحقيقية في المناطق الدرزية وكسروان كانت تختلف كثيرًا عنها في المناطق الأخرى. ففي الشوف كان لفخر الدين حكم تقليدي موروث مستقل تمام الاستقلال عن الالتزام الرسمي المرتبط بالدولة. وفي المناطق الدرزية الأخرى حيث لم يكن للمعنيين حكم موروث كان لفخر الدين - بالإضافة إلى الالتزام زعامة شخصية معترف بها على الدروز القيسية، وهي كذلك زعامة من النوع التقليدي المحلي الخارج عن سلطة الدولة. وكان لفخر الدين في كسروان تبعية تلقائية بين الموارنة، مما جعل له في هذه المنطقة أيضًا مكانة خاصة مستقلة عن الدولة (...)»، ويضيف: «أما خارج المناطق الدرزية والمارونية، فكانت سيطرة فخر الدين مجرد التزام من الدولة تدعمه قوة الأمير العسكرية»[95].

على أن هذا التوصيف للواقع من خلال القراءة الدقيقة والمقارنة للمصادر، لا يمنع كمال الصليبي من إعادة الاعتبار إلى الفكرة (فكرة فخر الدين)، ولكن كأسطورة (Mythe) لها دورها في أسطرة التكوّن التاريخي للبنان الحديث «بدأت هذه الأسطورة صغيرة ثم نمت مع نمو لبنان حتى أصبح فخر الدين في نظر اللبنانيين اليوم رائد الاستقلال اللبناني ورمز الوحدة الوطنية»[96].

لكن ما يسكت عنه هذا الاستنتاج الذي يتوصل إليه كمال

---

(95) الصليبي، «فخر الدين الثاني،» ص 109.

(96) المصدر نفسه، ص 110.

الصليبي في مقالته «فخـــر الدين والفكرة اللبنانية» (1970)، هو أن هذه الأســـطورة لا يُجمع عليها اللبنانيون كصورة وطنية جامعة أو كتاريخ وطني جامع. وهذا ما يقودنا إلى البحث في المســـألة الثانية التي أشرنا إليها، كيف يتصوّر اللبنانيون ماضيهم؟

2 - كيف يتصور اللبنانيون ماضيهم؟ التاريخ والطائفة والسياسة ومن المسؤول عن «بيوت العناكب»

هذا ما يحـــاول كمال الصليبي أن يجيب عنـــه في كتابه «**بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصوّر والواقع**»[97].

يســـتعيد كمال الصليبي صورًا من تواريـــخ الطوائف اللبنانية، تتناول أصولها ومواقع سكنها وأدوارها وصراعاتها السياسية، ونُبذًا مختصرة عـــن خصائصها المذهبية والعقيديـــة. وهو في تناوله هذه الصور يقدّم لوحة توليفية تختزل ما كان قد بحث فيه ووسّـــعه في كتاباته الســـابقة المتخصصة، أي **منطلق تاريـــخ لبنان** الذي ركّز فيه على معطيات التاريخ الوسيط (الإسلامي)، و**تاريخ لبنان الحديث**، ومقالات أخرى متخصصة في نقد المؤرخين الموارنة.

ولعل أهـــم ما في هذا الكتاب، بالنســـبة إلى ســـياق ما نقدّمه استكمالًا لهذا المبحث الفصول التالية:

- **الإمارة المتصوّرة**: حيث يســـتعيد نقده للتصور المســـيحي

---

(97) كمال الصليبي، بيت بمنـــازل كثيرة: الكيان اللبناني بيـــن التصور والواقع، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة نوفل، 1990).

الماروني للإمارة، فيميز بين التصوّر الأسطوري - الأيديولوجي، ومعطيات الواقع التاريخي.

- **الوطن الملجأ**: حيث يمارس نقدًا لنظرية الأب لامنس التي تقول بالجبل - الملجأ.

- **لبنان العثماني: ما خصوصيته؟** حيث يرى أن لا خصوصية مميزة له من بقية المناطق العربية.

- **انبعاث فينيقيا**: وهي النظرية التي برزت أيضًا لدى بعض المؤرخين الموارنة في مرحلة الانتداب والاستقلال وتقول بالأصولية الفينيقية للبنان - فيتناولها كمال الصليبي بالنقد لأنها تقطع مع المرحلة الإسلامية قطعًا مفتعلًا وغير تاريخي.

- **التجربة والخطأ**: حيث يبرز دور نخب مسيحية وإسلامية - سنية معتدلة اقتربت بعضها من بعض لتنشئ ما سيسمى «الميثاق الوطني» الذي لن تلبث تجربته أن تقع في أخطاء التطرف والشطط من جراء اختراق الطائفيات والعشائريات والمحسوبيات، فكان الخلل والتفاوت في التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي أوصل إلى عام 1975.

ويختم كمال الصليبي كتابه بفصلين ختاميين:

- **الحرب على تاريخ لبنان**

- **البيت والمنازل الكثيرة**

في هذين الفصلين يقدّم كمال الصليبي رؤيةً لكيفية النظر إلى تاريخ لبنان. ويتلخص هذا المنظور بالنقاط التالية:

- لا يمكن أن تفرض طائفة نظرتها إلى تاريخ لبنان على الطوائف الأخرى، ويستعرض ثلاث تجارب طائفية فشلت في كتابة تاريخ مدرسي: تجربة إسلامية سنية قام بها أستاذان من كلية المقاصد هما زكي النقاش وعمر فروخ، في عام 1935؛ فألّفا معًا كتابًا بعنوان «تاريخ سورية ولبنان»، جرت فيه تعرية لبنان من كل تاريخية خاصة به خارج الإطار العربي - السوري[98].

- تجربة مسيحية قام بها أستاذان: أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني عام 1937، فنشرا كتاب موجز تاريخ لبنان، وهو «مؤلَّف بالغ بالتشديد على الطابع الخاص للبنان، حتى أنه لم يكن هنالك مسلم واحد مستعد للقبول به» كما يقول كمال الصليبي[99].

- تجربة درزية متأخرة حصلت في غضون الحرب الأهلية في لبنان (في الثمانينيات من القرن الماضي)، حين اعتمد «في مدارس الشوف السرد الدرزي الجديد لتاريخ لبنان وحيث أجريت تعديلات في منهاج الدراسة تتفق مع الروحية السياسية للجماعة الدرزية»[100]، وكان ذلك في إثر تحطيم تمثال الأمير فخر الدين

(98) الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، ص 253.

(99) المصدر نفسه، ص 253.

(100) المصدر نفسه، ص 251.

المعني في بعقلين عام 1983، كردة فعل على «التمجيد المسيحي» لهذا الأخير(*).

ويخلص كمال الصليبـــي إلى القول أنه لا بد من حملة تنظيف عامة في بيوت العناكب المنســـوجة داخل البنى الطائفية والمذهبية المختلفة في البلاد لإزالة جميع الأحكام المسبقة والأحكام المسبقة المضادة المتعلقة بماضي لبنـــان وماضي العرب. ويقصد بالتنظيف هنا، نقد النظريات المختلفة التي قدّمتها الطوائف اللبنانية، أكان من وجهة نظر القومية العربية الدمجية أم من وجهة نظر القومية اللبنانية التي تسعى إلى البحث عن الخصوصية، أكان البحث في الفينيقية أو الإمارة أم في نظرية الملجأ.

ويخرج من هذا النقد بثلاثة استنتاجات تتصل بإعادة النظر في التاريخ اللبناني:

- الاستنتاج الأول هو أن تجربة الحرب الأهلية في لبنان أثبتت بما لا يقبل الشـــك، أن أي طرف من اللبنانيين لا يمكن أن يفرض رأيه بسهولة على الطرف الآخر.

(*) نضيف أيضًا إلى المحاولات التي يشير لها كمال الصليبي، المحاولات التي جرت بعد الطائف (إقرار وثيقة 1990). الأولى عندما كان منير أبو عسلي رئيسًا للمركز التربـــوي في لبنان، وقد أنجـــزت المحاولة بعضًـــا من المخطط الـــذي اقترحته اللجنة، غير أن وزير التربيـــة عبد الرحيم مراد أوقف العمل بالكتب التي أنجزت بحجة مســـاس بعضها بـ«عروبة لبنان»، والثانية في عهد وزارة حسن منيمنة حين أنجزت اللجنة مخططًا كاملًا لكتب التاريخ في المراحل الثلاث: الابتدائية والمتوســـطة والثانوية. هذا المخطط لا نعـــرف مصيره، لكن ما نعرفه أن المشـــروع تعثـــر أيضًا بســـبب احتجاجات أصوات حزبية مســـيحية على حصر المقاومة في المقاومة الوطنية ضد احتلال إسرائيل واستبعاد «مقاومات أخرى» من التدريس.

- الاستنتاج الثاني هو أن التجربة أثبتت منذ عام 1920 حتى اليوم «أن استمرار وجود لبنان كدولة مستقلة ذات سيادة داخل حدوده الراهنة أمر ممكن، وبغض النظر عما إذا كان هناك شيء اسمه لبنان قبل العام 1920 أم لا. وهذا يعني أنه لم تعد هناك حاجة إلى اختراع تاريخ خاص للبنان ما قبل هذا التاريخ».

- الاستنتاج الثالث هو أن العالم العربي أصبح يقبل بالجمهورية اللبنانية كما هي، ويفهم البنية الحسّاسة للمجتمع اللبناني. وهذا يعني أن التسليم بعروبة لبنان - إلى الحد الذي قد يكون فيه هذا المفهوم صحيحًا - ما عاد يشكل خطرًا على سيادة البلد ووحدته[101].

خلاصة موقفه من التاريخ وعلاقته بالحاضر والمستقبل هي أنه لا يمكن بناء وطن دولة على تاريخ سياسي مختلَف فيه؛ فلا بد من الإقرار والاعتراف بهذا الاختلاف على قاعدة البحث التاريخي الموصل إلى حقائق تاريخية وإن كانت هذه الحقائق لا تحمل معاني الوحدة الوطنية، وهي لا تحملها أصلًا. وبناءً عليه، يطرح كمال الصليبي على اللبنانيين - كجماعة سياسية - المهمة التالية: «عليهم أن يعرفوا بدقة من هم وما ارتباطهم بالعالم المحيط بهم. لهذا عليهم أن يعرفوا بدقة لماذا هم لبنانيون وكيف أصبحوا لبنانيين، وهم لم يكونوا في الأصل إلا مجموعة من الطوائف المتفرقة صودف تواجدها في بقعة واحدة من الأرض. وإن لم يفعلوا ذلك - وبغض النظر عن الطريقة التي سيصلح بها الشجار

---

(101) الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، ص 273.

الحالي في لبنان - فإنهم سيستمرون في البقاء مجموعة من العشائر البدائية المتنافرة أصلًا، تسمي نفسها عائلات روحية دون أن يكون لها بالضرورة أية علاقة بالروحانيات...»[102].

لكن السؤال المغفل أو المسكوت عنه في هذا المشروع الراهن هو التالي: **ما هي شروط «الحاضر» التي تمكّن من تصحيح الأحكام المسبقة للوصول إلى المعرفة الدقيقة (الصحيحة)، أي** «العلمية» والتي يطلبها المؤرخ كمال الصليبي من «اللبنانيين»؟ هل يطلبها منهم كـ«طوائف» أو كأفراد ومواطنين، أو كمؤرخين من أهل الاختصاص؟ وفي الحالة الأخيرة، ما العمل إذا اختلفت المدارس والمناهج والمفاهيم ما بين المؤرخين أنفسهم؟

لنحاول الإجابة عن هذا السؤال المركّب بتفحص الموضوع من زاويتين:

أولًا: من زاوية المؤرخ المحترف (المتخصص)، وينطبق هذا على المؤرخ نفسه، فكيف توصل كمال الصليبي إلى هذه المعرفة التي يودّ أخيرًا تعميمها والنصح بها؟

ثانيًا: من زاوية الثقافة التاريخية العامة، وفي هذه الحالة ما الفرق في أن يعرف المواطن ماضيه من موقع المواطنية في دولة - وطن (دولة مواطنين)، وتعرف «الطائفة» تاريخها «كجماعة موحّدة»، وبأية صفة؟ بصفتها الدينية أم بصفتها السياسية، إذا جاز التعبير؟

---

(102) المصدر نفسه، ص 273.

من زاوية المؤرخ المحترف: كمال الصليبي
بين التاريخ التجريبي (الإمبيريقي) والتاريخ المفهومي:

ثمة من يطرح السؤال التالي: في أي مدرسة من مدارس التاريخ تقع مقاربات كمال الصليبي في تناوله تاريخ لبنان الحديث؟ نستعين في الإجابة عن هذا السؤال بمعطى مساعد يتمثّل في تصريحه الذي استشهدنا به عندما طوّر كمال الصليبي رأيه في طبيعة الإمارة في الجبل: كيف حصل الانتقال لديه من المعرفة القائمة على «الإتباع» كما يقول «أتبع غيري في الاعتقاد» إلى المعرفة المحققة القائمة على «التوسع في المعلومات عن طريق البحث والممارسة للمنهج التاريخي العلمي».

يُعبّر الاعتراف أولًا وبمعيار الأخلاقيات العلمية عن صدقية عالية وأخلاقية مهنية رفيعة لدى مؤرخ كبير. ويعبّر ثانيًا، عن انتماءٍ إلى منهجٍ يصفه بـ «ممارسة المنهج التاريخي العلمي»، وهذه الممارسةُ هي أداته للعبور من المعرفة التقليدية إلى المعرفة العلمية.

فما هي ركائز وأبعاد هذه الممارسة؟ وما كانت ركيزتها عند كمال الصليبي عندما يمارس التأريخ للبنان الحديث؟

حين التفكر في هذا السؤال أستحضر بعدين من أبعاد المنهج التاريخي، أو بتعبير أدق وأشمل أيضًا «التفكير تاريخيًا»: **أولًا بُعد** التجريبية في الممارسة التأريخية، **وثانيًا بُعد** المفهومية في هذه الممارسة، فأي بُعد هو الغالب في ممارسة كمال الصليبي للتأريخ

اللبناني (وأقصد هنا تأريخ لبنان الحديث، ولا أتطرق إلى جهد كمال الصليبي العظيم في التاريخ القديم والدراسات التوراتية، فهذا حيز خارج عن اختصاصي أولاً، وهو مجال أعتقد ثانيًا أن كمال الصليبي أبدع فيه عالميًا، وإنجازه العلمي في هذا المجال يفوق بأهميته الإنجاز في مجال الدراسات التاريخية اللبنانية.

نلاحظ من خلال متابعته الدقيقة للمؤرخين اللبنانيين، ولا سيما المؤرخين الموارنة، وتدقيقه برواياتهم، ومقارنة بعضها ببعض، ونقدها من زاوية الزيادة أو النقصان، الأقدمية أو الإضافة، القرب أو البعد، المعقولية أو عدمها، أن كمال الصليبي ينتمي إلى المدرسة الوضعانية التجريبية في التأريخ، وهي المدرسة التي تجعل «الحقيقة» تنطق من خلال نقد كمّ من الوثائق - أي المصادر الأولى وحدها. لكن «الحقيقة» في هذا الحال تظل مرهونة بجهد اكتشاف مزيدٍ من المصادر، وبتوسّع بالمعلومات لا ينتهي. ومن هنا نفهم طول مسار المعرفة التاريخية التجريبية عند كمال الصليبي عندما يقول في شأن التاريخ للبنان: «كنت في السابق.. أتبع غيري في الاعتقاد (...) فلما توسعت معلوماتي (...)»، أي إن معلوماته توسعت عن طريق الاطلاع على المصادر الأولى (الوثائق). فأين يقع أو «يتموضع» الإشكال المعرفي عند كمال الصليبي؟

واجه فرنان بروديل مشكلة التوسع الكمي في الوثائق ومعلوماتها، حين كتابة أطروحته الشهيرة عن المتوسّط، فوجد نفسه أمام كم هائل من المصادر (Les Sources) التي جمعها من أرشيفات

البلدان المتوسطية، كما وجد أن الاشتغال عليها يقتضي عشرين عمرًا من حياته، أو عشرين مؤرخًا من أمثاله[103].

فكيف حلّ هذا الإشكال؟ حلّه عن طريق ما يمكن أن أسميه «ثقافة المفاهيم» التي تساعد على رسم الإطار النظري للموضوع، أي إنه أدخل البُعد الثاني، البُعد المفهومي في الممارسة التأريخية. ولا غرابة في ذلك، فهو من رواد المدرسة التاريخية الفرنسية الجديدة التي تجاوزت المدرسة التاريخية التجريبية المنهجية، ببنائها جسورًا عابرة ما بين الأنظمة المعرفية لعلوم الإنسان والمجتمع. بنى بروديل جسورًا ما بين الاقتصاد وعلم الاجتماع والفلسفة والسياسة والإثنولوجيا والتاريخ الحضاري العالمي المقارن، فأدخل مفهوم **التأريخ للمدى الطويل**، ومفهوم نسبية سرعة الأزمنة التاريخية بتأثير نظرية النسبية، وميّز بين الزمن الجغرافي شبه الثابت (علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية) والزمن الاجتماعي البطيء الوقع والزمن السياسي المتسارع على السطح (التاريخ الحدثي)، فكانت النتيجة إجراء تلك المصالحة الإبيستيمولوجية بين بنيوية الإثنولوجيين لدى ليفي - شتراوس، وبنيوية المؤرخين الجدد (الحوليات) لدى بروديل، فساعد هذا البناء النظري - المفاهيمي في إعادة بناء طبقات ثلاث من الأزمنة التاريخية تقاطعت وتفاعلت في «قرن طويل»، هو القرن السادس عشر المتوسطي، موضوع بردويل الذي جمع فيه ما بين الممارسة التجريبية والبناء النظري والمفاهيمي لهذا القرن.

---

(103) Fernand Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, 2 vols., 4ème éd. (Paris: A. Colin, 1979).

أرجح هنا أن هذا البُعد النظري في الممارسة التأريخية اللبنانية لدى كمال الصليبي، كان غائبًا، أو كان قليل الحضور. وهذا الغياب أدّى في رأيي إلى أن يتأخر كمال الصليبي في اكتشاف نظام الالتزام في الدولة العثمانيــة وانطباقه أيضًــا على جبل لبنــان والإمارات المحلية والأهلية فيه. كان يمكن مثلًا الاطلاع على مفهوم الإقطاع في الإســلام، وهو غير الفيودالية في التاريخ الأوروبي الوســيط، وكان يمكن الاطلاع أيضًا على نظــام التيمار في التاريخ العثماني، فضلًا عن فائــدة المفاهيم الخلدونيــة في العصبية ونشــأة الدولة و«ولاية الطرف» ومفهومي الاســتتباع والولاء مــا بين العصبيات، وكذلك كتب الخراج والأموال والأحكام الســلطانية في الإسلام، قبل أن يكتب كتابه **تاريخ الإمارة اللبنانية**.

كل هذا كان يمكن أن تشــكل معرفته المسبقة مدخلًا وإطارًا نظريًا لفهــم طبيعة الإمــارة والأمير، لا في جبل لبنــان وحده، بل فــي كل المناطق العربيــة، وقبل انتظــار «التوســع بالمعلومات» الوثائقية اللبنانية أو العثمانية لــدى كلٍ من تلميذيه: عدنان البخيت وعبد الرحيم أبو حســين. فثمة ديناميةٌ جدلية مسرّعة للمعرفة إذا ما اقترن البُعدان في المعرفة: البُعد التجريبي والبُعد المفاهيمي.

هذا، ويمكن الإشــارة، للتدليل على وفــرة المراجع العالمية والعربية العامة في شــأن هذه الموضوعات والمفاهيم، إلى العديد منها، ولا ســيما في ما يتعلق بالملكيــة والأرض وإدارتها وجباية ضرائبها، على سبيل المثال:

- كلود كاهين، في مبحثه عن **الإقطاع في الإسلام**.

- **عبد العزيــز الدوري في أطروحته عــن التأريخ الاقتصادي في العراق في القرن الرابع الهجري** (صــدرت في أربعينيات القرن العشرين).

- عشــرات الأبحــاث التي قام بهــا الخبراء الفرنســيون في أشكال الملكية الزراعية والســلطة والديموغرافيا في بلاد الشام في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين (جاك ولرس (J. Weulersse)، ولاترون (A. Latron) وآخرون).

هذا فضلًا عن أعمــال مؤرخين أتراك لاحقين، أمثال سنســر ديويتشــيوغلو (Sencer Divitcioglu)، وخليل إينالجيك في أعمالهما المتعددة عن التاريخ الاقتصادي العثماني.

عربيًا ولبنانيًا، وفي إطــار علاقة الصليبي بالآخرين، أجزم بأنه كان على خلق عظيم، وعلى نبل في التعامل الإنســاني كبير، لكن علاقته بالإنجــاز التاريخــي - العربي، وبصورة أخــص بالإنجاز التأريخي اللبناني، ولا ســيما المكتوب بالعربيــة - كانت على ما أرجح ضعيفة، ولا أدري ما الســبب. لعلها جاذبية الثقافة الأميركية الســائدة في أجــواء الجامعــة الأميركيــة ذات الاعتــداد بالذات وبمركزيتها الثقافية وســيادتها ومرجعيتها اللغوية العالمية. مظاهر هذه المركزية تبدو في أكثر مــن مظهر ومجال، وأبرز هذه المظاهر اســتنكاف معظم باحثيها وأســاتذتها بشــكل عام، عن الاستشهاد بمراجع لبنانية وعربية (باللغة العربية)، وإن كانت هذه المراجع لها فضل السبق في الزمن وفي الإنجاز المعرفي.

هذه الظاهرة تنطبق، للأسـف، على كمال الصليبي، ولا سيما في كتابه بيت بمنازل كثيرة، إذ لا يمثل في الاستشـهاد في سـياق الكتـاب عمّن أنجز هـذه الموضوعة أو تلك من تاريـخ لبنان إلا تلامذته.

ومـع كل الاحتـرام والمحبـة لتلامذتـه المؤرخيـن الذين يسـتحقون فعلًا كل تقدير، فإن إغفال أسـماء مؤرخيـن لبنانيين بدأوا بالبحث والكتابة منذ سـبعينيات القرن الماضي، ثم أضحت كتاباتهم على درجة من العالمية «رغم لغتها العربية»، قد يسـتدعي بعض الاسـتغراب، بل إن اختصار دور بعضهم واختزاله في ذهنه بالعبارة اليتيمة التالية «تلامذة دومينيك شـوفاليه» قد يستدعي أكثر من استغراب[104].

أستغرب أيضًا إغفال ما أنجزه عادل إسـماعيل في أطروحته «نهـوض الإقطاعيـة وأفولهـا فـي لبنـان (1840 - 1860)»، بالفرنسية والتي صدرت في أواخر الخمسينيات *(Histoire du Liban: Redressement et declin du feodalisme libanais, 1958)*.

خلاصة القول هنا أن لا مشكلة بين مؤرخين محترفين في شأن نظرتهم إلى الماضي، فسـواء توصّل هؤلاء إلـى حقائق متماثلة أو مختلفة، وسـواء توصلوا إلى هذه الحقائق تجريبيًا، أي عبر التوسّع

---

(104) يقول: «ولقد قام كل من دومنيك شفاليه وتلامذته في باريس، وليلى فواز في جامعة هارفرد، ومروان بحيري فـي الجامعة الأميركية بأبحاث تقدم إيضاحات مهمة حول تطورات جبل لبنان وبيروت في القرن التاسـع عشر»، انظر: الصليبي، بيت بمنازل كثيرة، ص 209.

التدريجي في الاطلاع على المصادر (كما فعل كمال الصليبي مثلًا) أو عبر استخدام مفاهيم ونظريات اجتماعية وفلسفية مساعدة، فإن مقاربة الحقيقة التاريخية تبقى مسعىً معرفيًا نسبيًا، يقترب أو يصيب أو يبتعد، يتأخر أو يبطئ أو يسرع، غير أن المهم أن لا يُوظّف التاريخ في الصراع السياسي الداخلي الراهن، وأن لا تحتويه أو تسوده النظرة الأنكرونية للأزمنة التاريخية، أي لخلط زمن بزمن آخر، كتأريخ الماضي بمصطلحات الحاضر ومفرداته وصوره، أو كالتعامل مع الحاضر بذاكرة الماضي ومخيالها.

من زاوية الثقافة التاريخية العامة:
وعي التاريخ بصفة مواطن أو بصفة طائفة؟

عندما يدعو كمال الصليبي «اللبنانيين» (هكذا بالجمع)، لتنظيف بيوتهم من «العناكب»، أي من التشوهات التي أدخلتها الطوائف على تواريخها، فإنه لا يفرق - كما يبدو لي - في الدعوة بين «لبنانيين» يُفترض مبدئيًا أنهم مواطنون، وبين «طوائف» يُفترض مبدئيًا أيضًا أنها جماعات دينية أو إثنية وليست جماعاتٍ سياسية أو أحزابًا. فلمن يوجه كمال الصليبي الدعوة، إلى اللبنانيين كمواطنين أم إلى «الطوائف»؟ وبأية صفة، بالصفة الدينية - المذهبية أم بالصفة السياسية؟

أرجح أن كمال الصليبي يذهب مذهب التوجه إلى الطوائف كجماعات، مازجًا بين خصوصياتها الدينية والمذهبية وتطلعاتها السياسية، فيبدو أن التنظيف المرتجى لديه يقوم على معادلة ميثاقية (أيضًا): عروبة تهدئ من غلوها القومي الدمجي، وقد حصل هذا

في رأيه في التجربـــة اللبنانية وفـــي التجربة العربيـــة حينما أصبح الاقتناع بالدولة اللبنانية ضرورةً لبنانية وعربية مجمعًا عليها، ولبنانيةً تحد من المبالغة فـــي تمجيد خصوصيتهـــا ذات الطابع الطائفي - المسيحي.

إذًا، هي اســـتعادة لميثاقية لبنانية نجحت خلال فترة من تاريخ لبنان المعاصر، في باب التوافق السياســـي الميثاقي، ثم ما لبثت أن اهتزت بســـبب أخطاء ارتُكبت[105]، فهل لهذه الميثاقية حظ نجاح أيضًا في باب «التوافق التاريخي»، أو بتعبير أدق في باب التوافق ما بين التواريخ (تواريخ الطوائف)؟

يبدو لي أن هذه النظـــرة التي تماثل ما بين التوافق السياســـي والتوافـــق التاريخي، بل التي تجعل من «التوافق التاريخي» شـــرطًا للتوافق السياســـي، تغفل عـــددًا من المعطيـــات والحقائق التي لم تؤخذ بعين الاعتبار:

- أول هـــذه المعطيات ضـــرورة التفريق بيـــن الطوائف ذات الخصوصيـــات الدينيـــة والمذهبيـــة من جهـــة، وبيـــن الطائفيات السياسية من جهة ثانية؛ فهذه الأخيرة تتجسد في زعامات وأحزاب ومؤسســـات وسياســـات من شـــأنها تحويل الطائفة من حالة دينية ومذهبية وثقافية إلى حالة كيان سياسي.

- ثاني هذه المعطيات ضرورة التفريـــق بين الذاكرة التاريخية الجماعية والمعرفة التاريخية. فالذاكرة الجماعية عفوية وأسطورية

(105) انظر فصل «التجربة والخطأ»، في: الصليبي، بيت بمنازل كثيرة.

بطبيعتها وخالطةٌ للأزمنة، بل هي مخزن نفسي جماعي منقصٌ للأخبار والصور أحيانًا أو مُضيف لها أحيانًا أخرى، مزين أو مشوه. والزينة والتشويه، كما التحسين أو التقبيح، كلها رتوش تنشأ عبر الزمن، وبفعل وطأة الحدث الراهن واستفزازاته وتحدياته واستدعاءاته التي لا تكتفي بأن يكون البشر فاعلين في الحاضر، بل مُغيّرين أيضًا للماضي، أكان باتجاه تقبيحه أم باتجاه تحسينه، تثويره أم تهدئته بحسب حركة الجدل والصراع بين القوى التي تتلبّس الهويات المختلفة. هذا في حين تنحو المعرفة التاريخية المحققة (العلمية) نحو الانفصال النسبي عن الذاكرة لتصبح هذه الأخيرة وبالتدرج النسبي جزءًا من اشتغال العقل التاريخي الناقد لها (للذاكرة).

الملاحظ هنا أن سؤال السياسة يبقى في خضم هذا «الشيء» الملتبس بين الطائفة والطائفية، وبين الذاكرة والتاريخ، وبين الحقيقة والأسطورة، صامتًا أو مغيبًا. يُبرز لنا كمال الصليبي «حقائقه التاريخية»، ويقدّم تمنياته ونصائحه للبنانيين الذين يجب أن يعلموا «كيف أصبحوا لبنانيين منذ العام 1920»، ويحذرهم في حال لم يفعلوا ذلك من أنهم سيظلون «عشائر وقبائل».

حسنًا، لكن أين هو سؤال السياسة الذي يتجنبه كمال الصليبي: من هو المسؤول عن التجهيل والتشويه وبناء بيوت العناكب، أو إدخالها إلى منازل اللبنانيين؟ أهو لاهوت الطوائف أم علم كلامها أو فقهها؟ أم سياسيوها، ومن هم؟ أهو تاريخ المِلل والسلطنات والعائلات الذي ساد خلال قرون ماضية، أم هو تاريخ نظام سياسي

حديث ومعاصر وأشكال محددة من ممارسة السلطة وتوزيع الثروة وسياسات زبونية محددة في الاقتصاد والتنمية والتعليم...إلخ؟

أسـئلة غائبة أو مغيبة، لكن ما يفصح عنـه التفكير التاريخي عند كمال الصليبي، أنه يراهن على التفريق بين السياسـة والتاريخ، جاعـلًا نظافـة البيت الأول (التاريخ) شـرطًا لسـلامة السياسـة وصحتها. وقياسًا على هذا المنطق، يصبح شرط «تنظيف الماضي» شرطًا لنظافة الحاضر.

يبدو لي - ومهما يكن من أمر منطقية هذا التفكير - شكليًا - أن الهرم التاريخي مقلوب هنا على رأسـه. فمـا ينبغي طلبه ليس تنظيف بيوت الطوائف (أي تواريخها) ليستقيم أمر الدولة - الوطن، بل تنظيف السياسـات أولًا بالبرامج والخطـط لبناء دولة - وطن، وتنشـئة مواطن منفتـح على كل المعـارف وعلـى كل الثقافات، ومتفهم خصوصيات الطوائف الدينية وذاكرتها التاريخية.

عبثًا حاولـت التجارب التـي يحكي الصليبـي حكاياتها في كتابه بيت بمنـازل كثيرة أن تنظف البيت المنشـود، لأنها انطلقت جميعها في رأيي من الدائرة المغلقة: دائرة الطوائف المستدخلة في الذاكرة الجماعية التي صنعتها الطائفيات السياسـية عبر مؤسساتها و«مؤرخيها» وإخبارييها وسياسـييها. وأرى عبثًـا تنظيف الصورة بسياسات طائفية، أي بسياسات غير نظيفة.

الواقع أن سياسـات الحاضر هي الفاعل الأول في سياسـات العلم والثقافة والبحث والتربية والتثقيف، وفي التأسيس لبيئة علمية

حاضنة ومشـجعة لإعادة النظر في التاريخ، لدرسـه والتنقيب فيه والحفر في طبقاته لا عبر نزع قشـرة ما علـق به من خيوط عناكب طائفية فحسب، بل عبر كشـف حُجُب وأقنعة طائفية وغير طائفية، بل أيضًـا أيديولوجية ذات أنسـجة قومية أو ماركسـية أو ليبرالية. عندها، ومـع البيئة العلميـة الحاضنة، لا يحتاج العمل السياسـي ولا السياسـات وبرامجها، إلى تاريخ تجري «أسطرته» أو تشويهه لمصلحة حزب أو كيان طائفي سياسـي، كما أنه لا يحتاج إلى دين يجري استخدامه في عملية الاسـتقواء السياسي. ذلك أن استخدام التاريخ كصور محفزة ومستثيرة لذاكرة جماعية طائفية راهنة، يماثل تمامًا استخدام الدين في الاستقواء السياسي.

لذا، تبدو مطالبة الطوائف بتنظيف تواريخها بمعزلٍ عن علمنة السياسـة ومدنيتها وكأنها الدوران في الحلقـة المفرغة، وفي حال كمال الصليبي كأنها مطالبة «حكيم» معتزل ومسـتقيل من السياسة واسى نفسه وواسـى أمثالنا ممن اعتزلوا السياسـة فشلًا أو تعبًا أو يأسًـا، ولكن ليس «حكمةً». ذلك أن كما لبيـت الحكمة أو لبيت الله منازل، فإن للتاريخ أيضًا أبوابًا ومنازل. وباب تنظيفه ليس باب الطوائف، ، بل إن الباب والمنزل هما سياسـات حكيمة تنشد بناء دولة - وطن، ودولة مواطنيـن. عندها لا يهم إن اختلفنا في الثقافة التاريخيـة العامة حول صورة فخر الدين أهـو أمير وطني أم ملتزم ضرائب؟ فكما توصّل كمال الصليبي تدريجيًا وعبر البحث العلمي المتراكم إلى حقيقـة تقول إن فخر الدين ليـس إلا ملتزم ضرائب وكان غيره قد سبقه إلى ذلك، فإن المعرفة التاريخية يمكن أن تكون حرّة ومفتوحة على كل الأبواب، ومستضافة في كل «المنازل». ليس

الماضي سجنًا للسياسة أو راســمًا لها، وليست هي نتاجه الحتمي، وليســت الذاكرة الجماعية تاريخًا ثابتًا، وإنما هي جزء من التاريخ متغير ومتحوّل، وصانع التاريخ ليس الماضي، وإنما هو سياساته في الحاضر.

المراجع

1 - العربية

كتب

آل صفا، محمد جابر. تاريخ جبل عامل. بيروت: [د. ن.، د. ت.].

أبعاد القومية اللبنانية = *Les Dimensions du nationalisme libanais*. الكسليك، لبنان: جامعة الروح القدس، 1970. (محاضرات جامعة الروح القدس)

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. المقدمة. بيروت: دار إحياء التراث العربي، [د. ت.].

أبو صالح، عباس وسامي مكارم. تاريخ الموحدين الدروز السياسي في المشرق العربي. بيروت: المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، [د. ت.].

الأمين، حسن [وآخرون]. من دفتر الذكريات الجنوبية. 2 ج. بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1981-1984.

الأمين، محســن عبد الكريم. أعيان الشــيعة. حقّقه وأخرجه حسن الأمين. 56 ج. بيروت: دار التعارف، 1963.

بنوت، جهــاد. حــركات النضال في جبــل عامل. قــدم له وجيه كوثراني. بيروت: دار الميزان، 1993.

بولس، جواد. لبنان والبلدان المجاورة. ط 2 منقحة ومصححة من المؤلف. بيروت: مؤسسة بدران وشركاه، 1973.

بيهم، محمد جميل. العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب: دراســة تســتعرض دور العرب والترك في تنــازع العالم على الســيادة وتتنــاول أوضاعهما فــي العصر الحاضــر. بيروت: المطبعة الوطنية، 1957.

ـــــــ. عروبــة لبنان: تطورها في القديــم والحديث. بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، 1969.

ـــــــ. قوافل العروبة ومواكبها خــلال العصور. 2 ج في 1 مج. بيروت: مطبعة الكشاف، 1948-1950.

جب، هاملتون وهارولد بوون. المجتمع الاسلامي والغرب. ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى؛ مراجعة أحمد عزت عبد الكريم. 2 ج. القاهرة: دار المعــارف، 1971. (مكتبة التاريخ العربي الحديث)

الدوري، عبد العزيز. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. بيروت: دار الطليعة، 1969.

رافق، عبد الكريم. العرب والعثمانيون، 1516-1916. دمشق: مكتبة أطلس، 1974.

رستم، أسد. مصطلح التاريخ: وهو بحث في نقد الأصول وتحري الحقائق التاريخية وإيضاحها وعرضها وفي ما يقابل ذلك في علم الحديث. ط 2. صيدا: المكتبة العصرية، [د. ت.].

زريق، قسطنطين. نحن والتاريخ: مطالب وتساؤلات في صناعة التأريخ وصنع التاريخ. ط 2. بيروت: دار العلم للملايين، 1963.

الزين، علي. للبحث عن تاريخنا في لبنان. بيروت: [المؤلف]، 1973.

السودا، يوسف. تاريخ لبنان الحضاري. ط 2. بيروت: دار النهار، 1979.

سويد، ياسين. التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين. 2 ج. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980-1985.

ج 1: الإمارة المعنية، 1515-1697.

شرارة، وضاح. في أصول لبنان الطائفي خط اليمين الجماهيري. بيروت: دار الطليعة، 1975.

الشــهابي، حيدر أحمــد. لبنان في عهــد الأمراء الشــهابيين: وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحســان في أخبار أبناء الزمان. عني بضبطه وتعليق حواشــيه ووضع مقدمته وفهارسه أســد رســتم وفؤاد أفرام البســتاني. 3 ق. بيروت: الجامعة اللبنانية، 1969. (منشورات الجامعة اللبنانية. قسم الدراسات التاريخية؛ 17)

ق 1: لبنان والأقطار المجاورة في القرن الثامن عشر.

الصلح، عادل. ســطور من رســالة: تاريخ حركة اســتقلالية قامت في المشرق العربي ســنة 1877. بيروت: دار العلم للملايين، 1966.

الصليبي، كمــال. بيت بمنازل كثيرة: الكيــان اللبناني بين التصور والواقــع. ترجمــة عفيف الــرزاز. بيروت: مؤسســة نوفل، 1990.

ضاهر، مســعود. الجــذور التاريخية للمســألة الطائفيــة اللبنانية، 1697-1861. بيــروت: معهــد الإنمــاء العربــي، 1981. (التاريخ الاجتماعي للوطن العربي)

طربين، أحمــد. التاريخ والمؤرخون العرب فــي العصر الحديث: دراســة عن حركة التأليف التاريخي في أقطار الوطن العربي. دمشق: مطبعة الانشاء، 1970.

فارس، وليد. التعددية في لبنان. [د. م.: د. ن.]، 1977.

فرحات، هاني. **الثلاثي العاملي في عصر النهضة: الشيخ أحمد رضا، الشيخ سليمان ضاهر، محمد جابر آل صفا**. بيروت: الدار العالمية، 1981.

كرد علي، محمد. **خطط الشام**. 6 ج في 1 مج. ط 2 مصححة بقلم المؤلف. بيروت: دار العلم للملايين، 1949 - 1971.

كوثراني، وجيه. **الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، 1860 - 1920**. ط 3. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980.

______. **بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السكان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيوني، قراءة في وثائق الدبلوماسية الفرنسية**. ط3 مزيدة ومنقحة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

______. **السلطة والمجتمع والعمل السياسي، من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد. **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**. ط 3. القاهرة: مكتبة مصطفى البابى الحلبي، 1973.

محمد، محمد عبد الجواد. **ملكية الأراضي في ليبيا في العهود القديمة والعهد العثماني**. القاهرة: جامعة القاهرة؛ دار الاتحاد العربي للطباعة؛ الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف، 1974.

مكي، محمد علي. **لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني، 635-1516**. ط 2. بيروت: دار النهار، 1979.

مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936: مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوحدوية منذ عام 1920 إلى عام 1936. تقديم ودراسة حسان علي حلاق. بيروت: الدار الجامعية، 1983.

النقاش، زكي. **أضواء توضيحية على تاريخ المارونية**. بيروت: دار لبنان، 1970.

هارون، جورج. **هل توحّد لبنان مع فخر الدين المعني الثاني؟**. بيروت: [د. ن.]، 1977. (القضية اللبنانية؛ 19)

دوريات

بخيت، محمد عدنان. «الأسرة الحارثية في مرج بني عامر، 885-1088/ 1480-1977.» **الأبحاث** (بيروت): العدد 28، 1980.

الفكر العربي: كانون الثاني/ يناير 1980.

رسالة وأطروحة

بسام، محمد. «الاتجاهات السياسية في جبل عامل، 1918-1926.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القديس يوسف، بيروت، 1983).

شـــمس الدين، محمد علـــي. «الاتجاه الإصلاحي الإســلامي في فكر السيد محمد محســن الأمين.» (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، الفرع الأول، قسم التاريخ، 1983).

مؤتمر

المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشـــام، جامعة دمشـــق، دمشق، 27/11/1978 - 3/12/1978.

2 - الأجنبية

Books

Albertini, Mario [et al.]. *L'Idée de nation*. Paris: Presses universitaires de France, 1969. (Annales de philosophie politique; 8)

Aouad, Ibrahim. *Le Droit privé des Maronites au temps des émirs Chihab (1697-1841), d'après des documents inédits: Essai historique et critique*. Préfaces par Edouard Lambert et Paul Roubier. Lyon: impr. Bosc frères, M. et L. Riou; Paris: libr. Paul Geuthner, 1933.

Braudel, Fernand. *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*. 2 vols. 4ème éd. Paris: A. Colin, 1979.

Buheiry, Marwan R. (ed.). *Intellectual Life in the Arab East, 1890-1939*. Beirut: American University of Beirut, Faculty of Arts and Sciences, 1981.

Cardon, Louis. *Le Régime de la propriété foncière en Syrie et au Liban*. préface de M. Edmond Philippar. Paris: Libr. du Recueil Sirey, 1932.

Chevallier, Dominique. *La Société du mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*. Paris: P. Geuthner, 1971. (Bibliothèque archéologique et historique; 91)

Hoyek, Elias. *Les Revendications du liban: Mémoires de la délégation libanaise a la conférence de la paix*. Paris: [s. n.], 1919.

Ismail, Adel. *Histoire du Liban, du XVIIe siècle à nos jours*. 2 vols. Paris: Adrien Maisonneuve, 1955-1959.

vol. 1: *Le Liban au temps de Fakhred-Din II (1590-1633).*

Karpat, Kemal H. *Social Change and Politics in Turkey: A Structural-Historical Analysis*. Leiden: Brill, 1973. (Social, Economic and Political Studies of the Middle East)

Khairallah, K. T. *La Syrie: Territoire, origines ethniques et politiques: Evolution: Esquissess: La Vie social et litteraire, la vie politique en Syrie et au Liban*. Paris: Leroux, 1912. (Revue du monde musulman)

Khazen, Philippe. *Perpétuelle indépendance legislative et judiciaire du Liban depuis la conquete Ottomans en 1516*. Jounié, Liban: [s. n.], 1910.

Lammens, Henri. *La Syrie: Precis historique*. 2 vols. Beyrouth: Impr. catholique, 1921.

Latron, André. *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale*. Beyrouth: Impr. Estholique, 1936. (Mémoires de l'institut francais de Damas, étude d'économie sociale)

Marseilles, Chambre de Commerce. *Congres francais de la Syrie*. 5 vols. Paris: Champion, 1919.

vol. 5: P. Masson, *Elements d'une bibliographie francais de la Syrie.*

Moutran, Nadra. *La Syrie de demain*. 4ème éd. Paris: Plon, 1916.

Noujaim, Paul. *La Question du Liban: Etude d'histoire diplomatique et le droit international.* Paris: A. Rousseau, 1908.

——. ——. 2ème éd. Jounié, Liban: F. Biban, 1961.

Polk, William R. and Richard L. Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East; the Nineteenth Century*. Chicago: University of Chicago Press, [1968]. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies, no. 1)

Samné, Georges. *La Syrie: Avec 30 photographies et 6 cartes hors texte.* Préface de Chekri Ganem. Paris: Editions Bossard, 1921.

Temimi, Abdeljelil. *Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey, 1830-1837.* Tunis: Revue d'histoire maghrébine, 1978. (Publications de la «Revue d'histoire maghrébine»; 1)

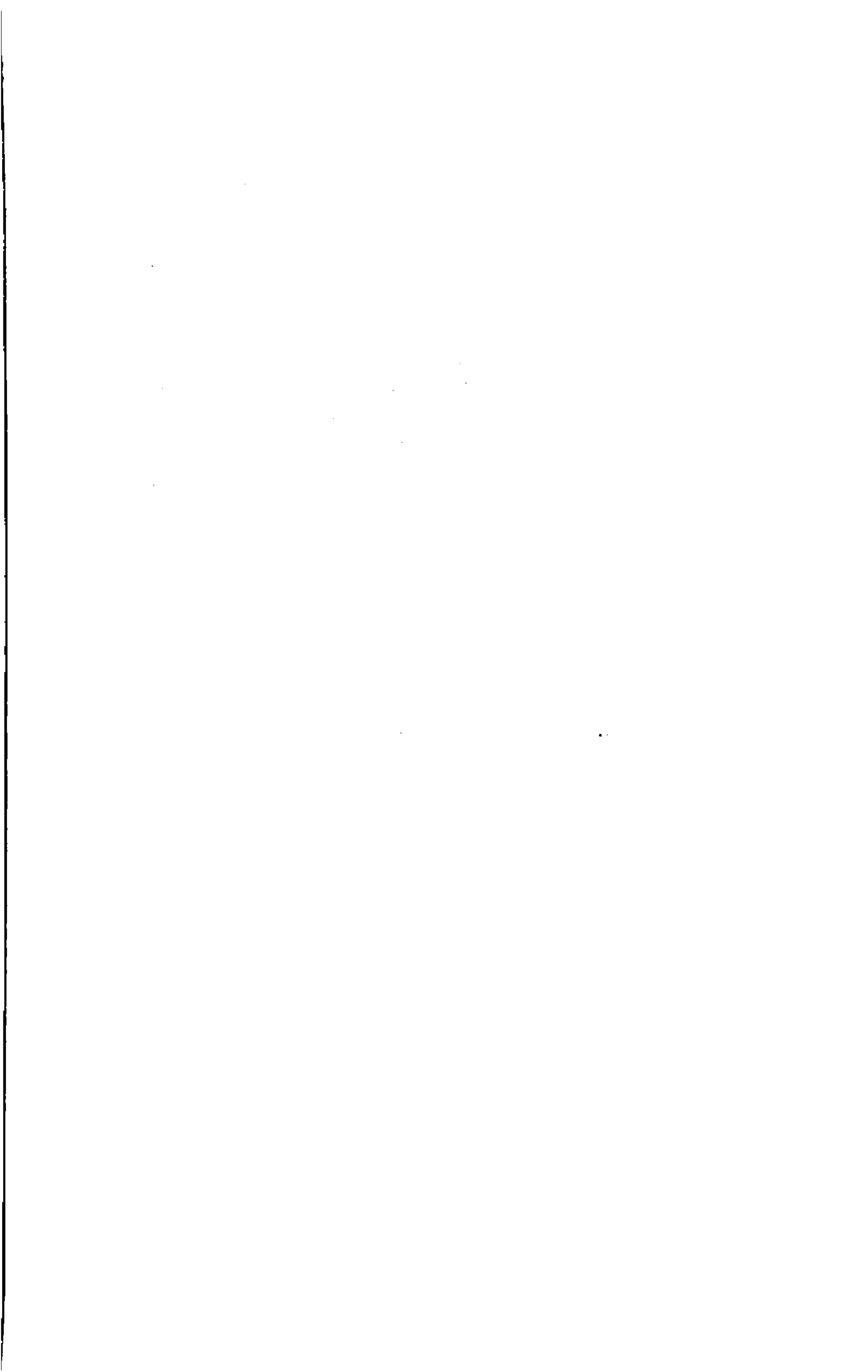
Touma, Toufic. *Paysans et institutions féodales chez les Druses et les Maronites du Liban du XVIIe siècle à 1914.* 2 vols. Beyrouth: Université libanaise, 1971-1972. (Publications de l'université libanaise. Section des études historiques; 21)

Weulersse, Jacques. *Paysans de Syrie et du Proche-Orient.* Paris: Gallimard, 1946. (Paysan et la terre)

Periodicals

Salibi, Kamal S. «The Lebanese Emirate, 1667-1841.» *Al-Abhath*: no. 20, September 1967.

Sunar, Ilkay. «Anthropologie politique et économique: L'Empire ottoman et sa transformation.» *Annales: Histoire, Sciences Sociales*: vol. 35, nos. 3-4: *Recherches sur L'Islam: Histoire et Anthropologie*, Mai - Aout 1980.



فهرس عام

- ن -

هذا الكتاب

في هذا الكتاب متابعة لأنماط من الكتابات في التاريخ اللبناني تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الآتية:

- تصورات بعض المؤرخين اللبنانيين المنتمين إلى طوائفهم.
- خصوصيات المراحل التاريخية المعاصرة لنشأة الدولة اللبنانية.
- المرجعيات النظرية والأيديولوجية للكتابة التاريخية.

انطلاقًا من هذه المتغيرات، يدرس الكتاب مسارًا جامعًا لهذه المتغيرات بدءًا من فرضية لبنان-الملجأ التي أطلقها هنري لامنس وتبناها جواد بولس، وانتهاءً بالمأزق الذي توقفت عنده محاولات كمال الصليبي، فانتهت إلى اليأس من تنظيف "بيوت العناكب". يدرس الكتاب هذا المسار من زاوية مفهومية ووظيفية للكتابة التاريخية اللبنانية، خلاصتها: إن مقاربة الحقيقة التاريخية تبقى مسعًى معرفيًا نسبيًا، يقترب أو يصيب أو يبتعد، يتأخر أو يبطئ أو يسرع في خضم السجالات الطائفية حول تاريخ لبنان، غير أن المهم أن لا يوظف التاريخ في الصراع السياسي الداخلي الراهن من خلال هشاشة الذاكرات الجماعية وعلاقتها بالزمن التاريخي، وأن لا تحتويه النظرة الأنكرونية للأزمنة التاريخية، كالتأريخ للماضي بمصطلحات الحاضر ومفرداته وصوره، أو كالتعامل مع الحاضر بذاكرة الماضي ومخيالها وإسقاطاتها.

السعر: 6 دولارات

ISBN 978-9953-0-2931-3

9 789953 029313

